

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون

الجلسة ١

الاثنين، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
جنيف

الرئيس: السيد غوريراب (ناميبيا)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
(A/S-24/6)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

الرئيس المؤقت (تكلم بالانكليزية): أود، وفقاً للممارسة المتبعة، أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة (A/S-24/6)، التي تتضمن رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الأمين العام، يبلغ فيها الجمعية العامة بأن هناك ٣٥ دولة عضوا متأخرة عن تسديد اشتراكها المالية في الأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق.

افتتاح الرئيس المؤقت، رئيس وفد ناميبيا، للدورة

الرئيس المؤقت (تكلم بالانكليزية): أعلن افتتاح الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعدها: تحقيق التنمية الاجتماعية في ظل عالم يتحول إلى العولمة.

وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من الميثاق،

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

"لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها".

الرئيس المؤقت (تكلم بالانكليزية): والآن أذعو الممثلين إلى الوقوف والتزام دقيقة صمت للصلاة أو التأمل. التزم أعضاء الجمعية العامة دقيقة صمت للصلاة أو التأمل.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تخطط علما على النحو الواجب بالمعلومات التي تضمنتها الوثيقة؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

تقرر ذلك.

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

انتخاب الرئيس

الرئيس المؤقت (تكلم بالانكليزية): توصي اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين أن تعقد الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون تحت رئاسة رئيس الدورة العادية الرابعة والخمسين، السيد ثيو - بن غورياب ممثل ناميبيا.

أعتبر أن الجمعية ترغب في انتخاب السيد غورياب رئيسا للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين بالتركية.

تقرر ذلك.

الرئيس المؤقت (تكلم بالانكليزية): أقدم تهانتي

الصادقة للسيد ثيو - بن غورياب وأدعوه إلى تبوء منصب الرئاسة.

أطلب إلى رئيس المراسم أن يصطحب الرئيس إلى المنصة.

شغل السيد غورياب مقعد الرئاسة.

بيان السيد غورياب رئيس الجمعية العامة في دورتها

الاستثنائية الرابعة والعشرين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أرحب بكم

جميعا في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر رئيس وزراء بلدي، ناميبيا، الأونرابل هاغ ج. غينغوب، على ترؤسه افتتاحية هذه الجلسة، قبل انتخابي لهذا المنصب. وإنني في غاية الامتنان وأتعهد بإدارة الدورة نحو خاتمة ناجحة.

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

وثائق تفويض الممثلين إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

الرئيس المؤقت (تكلم بالانكليزية): تنص المادة ٢٨

من النظام الداخلي المؤقت على أن تعين الجمعية العامة، في بداية كل دورة وبناء على اقتراح الرئيس، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء.

ووفقا للسوابق، وكما أوصت اللجنة التحضيرية

للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، ينبغي أن يكون أعضاء لجنة وثائق التفويض للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين هم نفس أعضاء لجنة وثائق التفويض للدورة العادية الرابعة والخمسين للجمعية العامة، أي الاتحاد الروسي وبوليفيا وترينيداد وتوباغو وتوغو وجنوب أفريقيا والصين والفلبين والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا لم يكن هناك اعتراض، فسأعتبر أن لجنة وثائق

التفويض تشكلت على ذلك النحو.

تقرر ذلك.

الرئيس المؤقت (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في

هذا الصدد أن استرعي انتباه أعضاء الجمعية إلى مذكرة شفوية من الأمين العام بتاريخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٠، تنص على وجوب إصدار وثائق التفويض لجميع الممثلين إلى الدورة الاستثنائية وفقا للمادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وأحث جميع الأعضاء على تقديم وثائق تفويض الممثلين إلى الأمين العام في أسرع وقت ممكن.

خطة مستقبلية تجمع الحكومات والأعمال التجارية والبرلمانات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في شراكة بناءة للعمل المشترك. وتقتضي هذه المرحلة توفير الإرادة السياسية والموارد والجهود المتواصلة لنقل العولمة الاقتصادية إلى مسار جديد يركز تلك الشراكة على القضاء على الفقر والعمالة الكاملة والرخاء المشترك. وبهذه الطريقة يتمكن كل سكان العالم من تشاطر مصلحة مشتركة في المستقبل وهم متفائلون.

واليوم يمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه البشرية في القوة الرهيبة للعولمة. ويقال إن الملايين في العالم ترحب بالعولمة، بينما تخاف منها الملايين. وما يحتاجه العالم بالفعل هو عولمة برأس وقلب ووجه إنساني. وقد توقع رؤساء الدول أو الحكومات والعديد من الممثلين من جميع أرجاء العالم الذين حضروا القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ في كوبنهاغن أزمة العولمة وشدوا كثيرا على الإنصاف والعدالة الاجتماعية على كشف حساب القيم والضمير إلى جانب الأرباح والخسارة والنتائج المحلي الإجمالي. وطالبوا بالتوازن بين طاقة القوى السوقية التي تنتج التكنولوجيا والمعرفة والرخاء وبين الحقيقة المعطلة والقائلة بأن توزيع الفوائد كان منحرفا بصورة متزايدة وخطيرة.

إننا نحمل هذا العدد الثقيل ونحن نأتي هنا لوضع تفهم عام من أجل الانتقال بالحالة نحو الأفضل. ويجب أن يصبح المستقبل متفائلا ومجزيا لجميع البشرية. وهو الآن تشوبه الشكوك بالنسبة للملايين من أبناء الأرض، ولا سيما الموجودين منهم في البلدان النامية. والواقع أنه ليس من المدهش وجود عاصفة على العولمة. وفي الشهور الأخيرة، تكلمت الأفعال من سياتل إلى واشنطن العاصمة وداغوس بصوت أعلى من الألفاظ. ولقد شهدنا جميعا هذه المواجهات، وربما كانت هذه مجرد طلقة تحذيرية أطلقت عبر القوس.

وخلال المرحلة السابقة لبداية الدورة تشرفنا بالوجود الكريم لقائدين بارزين من قادة العالم: فخامة السيد أدولف أوجي، رئيس الاتحاد السويسري، ودولة السيد بول نيروب راسموسن، رئيس وزراء مملكة الدانمرك. إننا في غاية السعادة لحضورهما، ولا سيما للبيانين الرائعين اللذين أدليا بهما قبل بداية هذه الدورة الاستثنائية البالغة الأهمية.

وإننا نتذكر مع التقدير الحفاوة الكريمة والجهود المتناهية التي قدمتها حكومة الدانمرك وشعبها والتي أفضت إلى النتيجة النهائية الرائعة لمؤتمر قمة كوبنهاغن لعام ١٩٩٥.

وبالمثل، نتوجه بآيات شكرنا القلبية إلى حكومة وشعب الاتحاد السويسري، وخاصة إلى رئيسه، على الدعوة الكريمة الموجهة لعقد الدورة الاستثنائية في جنيف. ويجدر التأكيد على أن عددا كبيرا من الوفود الموجودة هنا تلقت مساعدة كريمة من الحكومة السويسرية للتمكن من حضور المؤتمر. وبالنيابة عن الجميع، نسجل امتناننا على تلك النية الطيبة وسعادتنا بها.

وفي هذا اليوم، ٢٦ حزيران/يونيه، نحتفل بذكرى يومين هامين: اليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها واليوم الدولي لدعم ضحايا التعذيب. وقد أصدرت رسائل للاحتفال بهاتين المناسبتين. وقد ظلت جنيف دائما وستظل كذلك مكانا مثاليا للمؤتمرات. وهذه المرة، في الألفية الجديدة، أتينا إلى هذه المدينة التاريخية الجميلة لنواجه واحدا من أكثر تحديات عصرنا إلحاحا. وهو التحدي المتمثل في وضع احتياجات الشعوب في لب جدول الأعمال العالمي للسلام، والتنمية والديمقراطية. ونحن نجتمع هنا لتتفق على حلول حقيقية للمشاكل الحادة التي يواجهها أشخاص حقيقيون.

وفي بحثنا عن هذه الحلول، يجب علينا أن نستعرض الماضي. ولكن ما هو أكثر أهمية، يجب علينا أن نتفق على

خاصة، قمة الألفية على أخذ هذه التوصيات والمقترحات بجدية. كما ردد الاجتماع الأخير لوزراء فريق الخمسة عشر الذي عقد في القاهرة، مصر، هذه النداءات وكرر نفس الاهتمامات.

وأكثر الإشارات التي يستشهد بها على أن التنمية الاجتماعية ليست مضمونة بعد على جدول الأعمال الدولي تتمثل في تدني المساعدات الإنمائية الرسمية الذي استمر منذ كوبنهاغن، حيث أعيد تأكيد هدف الالتزام بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي، وقد أوفت عدة بلدان أوروبية بالأهداف التي وضعتها لنفسها، وتتحرك بلدان أخرى قليلة في نفس الاتجاه. بيد أنه، في الوقت ذاته، يصعب فهم عدم وفاء البلدان الغنية بهذا الوعد. إنها لنكسة مخيبة للآمال، ولا أستطيع إلا أن أأمل في تغير الموقف في المستقبل.

والواقع أن عبء ديون العالم الثالث أشد قساوة من غياب المعونة. وعلى سبيل المثال فإن عددا من البلدان الأفريقية يضطر إلى أن يدفع لخدمة الديون أكثر مما يدفع للتعليم والصحة مجتمعين. وعلى رأس ذلك فإن معظم ديونها أحدثتها نظم غير ديمقراطية شجعتها وأيدها بلدان صناعية معينة. ومما يزيد من تدهور الحالة أنه قدمت في الماضي المعونات لتلك الدكتاتوريات أكثر مما يقدم إلى الحكومات التي تحرى طريق الديمقراطية والإصلاح في أفريقيا اليوم. ورغم أن مبادرات ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين أطلقت في عام ١٩٩٦، فلم يتأهل لها سوى أربعة أو خمسة من بين ٣٣ متقدما. وكثير ما يتفجع بعض الزعماء في البلدان الصناعية على العبء الذي سيفرضه اتفاق العجز على أطفالهم. فلماذا كان هناك إذن إهمال حميد في مواجهة فرض الرهونات الساحقة على الأجيال المقبلة في البلدان الفقيرة؟

ويمكن للقطاع الخاص أن يفعل أو ربما فعل ذلك، أكثر مما فعله القطاع العام في توفير الموارد الإنمائية في صورة

ووضعت الدول الموقعة في كوبنهاغن عام ١٩٩٥ استراتيجية عريضة تشمل الإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية لإنهاء التهميش والظلم. وقد وعدت بإرساء أهداف محددة بوقت لإزالة الفقر والنهوض بقدر أكبر من المساواة بين المرأة والرجل، وتحقيق العمالة الكاملة وتمكين الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية الأولية. وأقسم قادة العالم بتعجيل تقدم أقل البلدان نموا وزيادة الموارد للمساعدات الإنمائية الرسمية. ومنذ ذلك الحين انطلقت بعض الجهود والبرامج الوطنية الملحوظة. ولكن علينا توخي الصراحة، فنحن نعرف جميعا بصفة عامة أن كثيرا من البلدان النامية استمرت في التخلف. ويولد انعدام الأمن الاقتصادي انعدام الأمن الاجتماعي، وتكون النتيجة بؤسا بشريا لا يوصف.

ومهمتنا هذا الأسبوع، وبعد جنيف، أن نبني على الأساس المتين لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في كوبنهاغن والتمسك بالالتزام الاجتماعي المعرب عنه هناك منذ خمس سنوات. وللقيام بذلك، يجب علينا حشد الموارد للالتزام الاجتماعي بما يتناسب مع احتياجات الناس الحقيقيين. وبهذا لا أعني المنح الإنمائية فقط وإنما أيضا مجالات مبادرات السياسات الحاسمة: إلغاء الديون، والاستثمارات المنتجة، وتدبير إحباط المضاربات المالية، والإجراءات الحازمة لإنهاء حواجز التعريفات وغيرها التي لا تزال تفرض تنمية غير متوازنة على أقل البلدان نموا. وينبغي اتخاذ جميع هذه الخطوات بالاتفاق التام وعلى أساس مستدام. وبخلاف ذلك فإن ما تقدمه يد واحدة من المساعدات الإنمائية ستأخذ اليد الأخرى. وفي كثير من الحالات كان ذلك يحدث دائما.

وأكدت قمة الجنوب التي عقدت في هافانا، كوبا، أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجنوب والشمال وحثت الاجتماع القريب لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذلك الاجتماع المقبل لفريق الثمانية، وبصفة

أن هناك طريقتين في هذا الشأن. إذ يتعين أن تعمق البلدان النامية ذاتها التزامها بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية وبمساعدة الحكومة. وبخلاف ذلك، سوف تفرض حالة التهميش بمزيد من الضراوة، والضحايا هم القطاعات الفقيرة والأكثر ضعفا في المجتمع. وفي الواقع ليس ثمة جدوى من تكرننا أو قنوطنا، حيث سببت الحرب والموت والكوارث الاقتصادية في أفريقيا اليوم، حرمان الملايين من أفراد شعوبنا من سبل معيشتهم وتجردهم من الكرامة الإنسانية.

ومن جهة أخرى، ينبغي للبلدان المخطوطة التي استفادت من التصنيع في وقت مبكر وهي الآن في وضع يمكنها من الاستفادة إلى حد كبير من العولمة، أن تدرك بمسؤولياتها تجاه من هم أقل حظا منها وأن تتحمل تلك المسؤوليات المشفوعة بثرواتها الهائلة..

الدورة الاستثنائية في جنيف تعد حلقة حيوية في سلسلة تمتد من الماضي المليء بالأحداث وتصله بقمة الألفية في نيويورك المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر، فضلا عن الحدث الرفيع المستوى المقرر انعقاده والمعني بتمويل التنمية في سنة ٢٠٠١. وليس ثمة شك في أنه لا بد للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز من أن تعمل عن كثب معا لتمويل التنمية. ويقتضي الأمر القيام بالأعمال التحضيرية بعناية وبصورة شاملة لضمان نجاح هذا الحدث الرفيع المستوى في السنة القادمة.

دعوني أنتقل في هذه المرحلة وللحظة إلى ميدان آخر ذي صلة نشترك في الاهتمام به: إطار معاهدة متعددة الأطراف. يتعزز قدر كبير من التقدم الاجتماعي المحرز عبر السنوات الخمسين الماضية أو يزيد بصياغة معاهدة شاملة متعددة الأطراف. ويتناول عدد كبير يزيد عن ٥٠٠ معاهدة متعددة الأطراف مودعة لدى الأمين العام، على وجه

استثمارات ومشاريع مشتركة. ومن سوء الطالع أن جزءا يسيرا فقط من هذا بعد مشاركة تجارية منتجة طويلة الأجل، ويذهب قدر ضئيل منها إلى البلدان النامية التي تكون في أشد الحاجة إليها. وكان معظم هذه المبالغ في السنوات الأخيرة تدفقات رأسمالية قصيرة الأجل ومتقلبة.

وتواصل وكالات وبرامج الأمم المتحدة، من جانبها، ومشاركة الحكومات والمنظمات غير الحكومية، أعمالها التي لا يمكن الاستغناء عنها في هذا الميدان، بإنقاذ الأرواح والمساعدة في إعادة البناء والتنمية. وسوف نسمع منها بعد ذلك.

إذا كانت التجارة بديلا عن المعونة، يتعين أن يتبع ذلك أن يكون الشرط الأساسي الذي لا غنى عنه للتجارة هو تخفيض التعرفة وتعزيز الأفضليات التجارية. ويعتمد معظم البلدان النامية على السلع الأساسية التي تمثل أكثر من نصف عائداتها من الصادرات. وقطاعها الاقتصاديان الأساسيان هما الزراعة والمنسوجات، وهذان مجالان يحميهما بجد ذاتهما كثير من البلدان الصناعية بحرص شديد. ولن توجد طريقة أجمع للبلدان الصناعية كي تظهر التزامها بالتنمية الاجتماعية المستدامة أكثر من تنفيذ معاملة خاصة وتفضيلية لصادرات البلدان النامية. وبمستطاعنا، يقينا، أن نوافق على أنه ليس من العدل ولا من المفيد متابعة شكل من أشكال التحرر الاقتصادي يكون من شأنه أن يجبر البلدان النامية التي لم يشتد ساعدها بعد على فتح أسواقها وتستنثني في الوقت نفسه الخدمات والسلع الوحيدة التي تستطيع أن تقدمها للتصدير.

واعتمدت بلدان صناعية رئيسية في الآونة الأخيرة قوانين جديدة للتجارة واتخذت مبادرات جديدة لإلغاء الدين، ونحن نرحب بهذه الخطوة بصفقتها خطوة جيدة وطريقة لتحريك الأشياء في الاتجاه الصحيح. ومن المسلم به

نفس الاهتمامات التي سوف ننظر فيها بصدد تقييمنا للطريقة التي تنفذ بها الحكومات على أفضل وجه الالتزامات الاثني عشر وبرنامج العمل لتخفيف حدة الفقر وتحقيق العمالة الكاملة وإدماج ومشاركة المرأة والرجل في المجتمع، التي اعتمدت في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥؟ تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة من شأنه أن يساعد في إزالة العوائق على المساواة والقضاء على الفقر والتغلب على أوجه التباين وعدم المساواة والظلم الموجودة في العالم في الوقت الحاضر، وبصفة خاصة بالنسبة للمرأة.

أرجوكم، ألا ننسى نكبة الأطفال في العالم. لقد زاد تفاقم اليأس الذي يشعرون به بسبب انفصام عرى الأسر والرعب الذي تمثله الجريمة المنظمة والأطفال الجنود. فإذا تحققت هذه الأهداف، سوف تتمكن بعد انتظار طويل من القول بأن تغييرا شاملا يجري بالفعل. وآمل في ذلك حقيقة. الآن دعونا نعمل.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سعادة الرئيس على الملاحظات البليغة والتي تتسم بالفطنة إلى حد كبير.

يتعين أن نتفق جميعا على أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في عام ١٩٩٥ كان مؤتمرا سابقا لأوانه بالفعل. فالأحداث التي جرت منذ ذلك الحين أكدت بعد نظر كبير، أعتقد أن بالمستطاع ذكره في اقتراحين وثيقي الصلة. أولا، النمو الاقتصادي، إذا كان يتعين أن تكون له قاعدة عريضة ومستدامة فهو يتطلب الاستثمار في الناس، وصحتهم، وتعليمهم وأمنهم. وثانيا، النمو لن يضمن بحد ذاته مع كونه ضروريا، إتاحة الفرصة لمعظم الناس في بلد ما، للعيش حياة الكرامة والإنجازات. إن

التحديد، قضايا اجتماعية - اقتصادية. وأضم صوتي إلى صوت الأمين العام في طلبه بصورة عاجلة إلى الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق بعد على كثير من تلك المعاهدات إلى الإسراع والمبادرة بذلك. وفي هذا الصدد، أثنى على الأمين العام لمبادرته بحث الدول، التي بالرغم من التزامها بتلك المعاهدات، قد تفتقر إلى الموارد الضرورية للتوقيع أو التصديق عليها بأن تبلغه عن أية صعوبات تعترضها. وبغية تحقيق ذلك، طلب الأمين العام من منظومة الأمم المتحدة، بما فيها من هم في الميدان، مساعدة الدول المعنية كي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها عملا بميثاق المنظمة في هذا الميدان الحيوي. وسوف تهيئ قمة الألفية أفضل فرصة ممكنة لقيادة العالم لإثبات التزامهم الجماعي بحكم القانون. وينبغي لبرلمانات العالم ذاتها أن تقوم بمجهود حفاز قوي وأن تؤدي دورا فعالا في هذا المسعى النبيل.

وفي الختام، أود أن أذكر كلمة بشأن ما قد قمنا به وما يحمله لنا المستقبل. منذ وقت قليل قبل أسبوعين، كان بعض الحاضرين منا، هنا، في نيويورك لحضور الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنية بحقوق المرأة وبتمكينها وبالمساواة بين الجنسين. وكان من الواضح لكل من استمع إلى البيانات الـ ٢٠٧ التي أدلى بها في الجلسات العامة أو في سياق المشاركة في المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية عن الإجراءات والمبادرات الأخرى لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين أن القضايا التي عولجت فيما يتعلق بمجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر التي تحددت في سنة ١٩٩٥ ترتبط ارتباطا وثيقا ومتماثلا في أغلب الأحيان بقضايا التنمية الاجتماعية التي نحن بصدد التصدي لها.

وفي الدورة الاستثنائية بيجين + ٥ اتفقنا على ضرورة وضع سياسات واستراتيجيات لمعالجة شواغل المرأة التي تعيش في حالة فقر، وتمكين المرأة اقتصاديا وإشراك المرأة في جميع القضايا الإنسانية ومشاركتها فيها. أليست هذه هي

المحرز صوب تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا للحد من الفقر المدقع، والخروج برؤية مشتركة للطريق أمامنا.

وأمامنا قمة الألفية، التي ستعقد في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر المقبل. وستكون أضخم تجمع لرؤساء الدول أو الحكومات يشهده العالم على الإطلاق. فإذا كان بوسعنا أن نحافظ في جنيف على روح كوبنهاغن، فإنه يحدوني كل الأمل في أن تزداد هذه الروح قوة في نيويورك.

ولقد ركزت بشدة على الأهداف الاجتماعية في التقرير الذي قدمته للقمة للنظر فيه. وفي اعتقادي أنه ينبغي النظر إلى تلك الأهداف لا على أنها ملاحق للكفاح ضد الفقر على مستوى العالم، بل على أنها جزء لا يتجزأ من هذا الكفاح. وإذا كنا نتوخى معالجة المشكلات الاجتماعية عالميا، ينبغي للمجتمع ككل أن يعمل على النحو السليم؛ فإذا لم يكن الأمر كذلك، فلن يعمل المجتمع بالصورة السليمة، ولن يهزم الفقر.

وبعد خمسة عشر عاما من الآن، هل سيظل هناك عشرات الملايين من الأطفال ممن هم في سن الدراسة الابتدائية، غير ملتحقين بالمدارس؟ وهل سيظل عشرات الملايين من الشباب من الجنسين، يبحثون عن عمل بلا جدوى. وهل سيظل الأطفال الصغار والنساء الحوامل يموتون كل دقيقة بسبب الملاريا وغيرها من الأمراض التي يمكن منعها؟ وهل سيظل فيروس نقص المناعة البشرية ينتقل إلى الشباب فينشرونه لأنهم لا يدرون كيف ينتقل إليهم وكيف يتفادونه؟ وهل ستظل تكلفة العلاج من الإيدز أبعد كثيرا عن متناول من يعانون منه في البلدان النامية؟ وهل سيظل محكوما على مناطق بأكملها من العالم، وجماعات كبيرة حتى في أغنى المجتمعات، أن تعيش على هامش الاقتصاد العالمي؟ وهل سيظل معظم الناس في أرجاء العالم النامي محرومين من دخول عالم الهواتف المحمولة والانترنت،

أي مجتمع هو ذلك المجتمع الذي يرعى جميع أعضائه ويمنحهم الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.

ينبغي عدم ممارسة التمييز ضد أحد. وينبغي ألا يرغم أحد على اعتناق ثقافة رسمية، أو أن يجرم من حق الارتباط بآخرين دفاعا عن هويتهم ومصالحهم الخاصة. وبإيجاز، فإن الرفاه الاجتماعي والاقتصادي مفهومان مترابطان على نحو لا انفكاك منه. وبدون الرخاء الاقتصادي لا يستطيع أي بلد كان أن يوفر كل الاحتياجات الاجتماعية لمواطنيه. ولا يمكن أن يوصف بلد حقا بالازدهار، ما دام العديد من مواطنيه يتركون وشأنهم ليدافعوا عن أنفسهم ضد الجهل، والشدائد، والمرض. وليس بمقدور أي بلد كان أن يحقق الرخاء بإخضاعه كافة الشواغل الاجتماعية لتحقيق بضعة معايير كمية. والأمر المهم في نهاية المطاف، هو نوعية الحياة، وجزء كبير منها يتمثل في الشعور بأنك تنتمي بحرية إلى مجتمعك، وأن مجتمعك ينتمي إليك.

وتنطبق هذه الاستنتاجات على البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، وإن كانت تكتسب أهمية خاصة عند مناقشة موضوع التنمية على مستوى العالم. وفي هذا السياق، ظلت الدعوة إلى ذلك تتردد لسنوات داخل الأمم المتحدة، إلا أنها أصبحت الآن تحظى بقبول أوسع نطاقا لدى منظمات أخرى متعددة الأطراف.

وإنها بالتأكيد علامة من علامات عصرنا، إذ سأصدر عصر اليوم تقريرا جديدا بعنوان "عالم أفضل للجميع"، وقد شارك في التوقيع عليه البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبطبيعة الحال الأمم المتحدة. وهذه هي المرة الأولى على الإطلاق التي تتضافر فيها جهود المنظمات الدولية الأربع الرئيسية المعنية بالتنمية، لاستعراض التقدم

من المنافع الحقيقية إذا هي تمت، ما لم يبد زعماء البلدان النامية وشعوبها تصميمًا حقيقياً على حشد مواردهم الخاصة، ولا سيما مواردهم البشرية، من أجل معالجة مشكلاتهم الاجتماعية. ويمكن الدفاع باستماتة عن قضية إتاحة موارد إضافية من خلال الإعفاء من الديون وزيادة المساعدات الإنمائية، عندما يكون من الواضح أن هذه الموارد سوف تستخدم حقاً في توفير الخدمات الاجتماعية التي تفيد الفقراء. غير أنه يتعذر في الحقيقة الدفاع عن هذه القضية إذا كان هناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن تلك الموارد الإضافية قد تستخدم في شراء الأسلحة، أو رفع مستوى معيشة صفوة متميزة بالفعل.

وبالمثل، فإن فتح الأسواق بدرجة أكبر لن يفيد سوى البلدان التي لديها القدرة على تزويد تلك الأسواق بالسلع التي يرغب الناس في شرائها، بأسعار تنافسية. ويعني ذلك البلدان التي استطاعت بالحكم الصالح والسياسات الاقتصادية السليمة أن تهيم مناخاً مواتياً للاستثمار، المحلي والأجنبي على السواء. أما البلدان التي تعصف بها الصراعات، أو تكبلها اللوائح غير الضرورية، أو ينهبها المسؤولون دون محاسبة، فلن تستفيد كثيراً من المساعدات الاقتصادية، أياً كان الشكل الذي تتخذه.

وأخيراً، أود أن أعبر عن مدى اغتباطي لانعقاد هذه الدورة الآن. فليس هناك توقيت أفضل من ذلك للتركيز على المشكلات الاجتماعية الحقيقية التي تواجه الجنس البشري، وبأكثر السبل فعالية لمعالجتها. وأتمنى لكم دورة ناجحة ومثمرة للغاية. وإنني أترقب بشغف النتائج التي سوف تخلصون إليها، وأرجو أن تؤثر تلك النتائج، بدورها، في مداورات قمة الألفية التي تنعقد في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر القادم.

بينما يزداد العالم الصناعي، باستثناء بضعة جيوب في الجنوب، تنعماً بكل ما هو مستحدث، ويستخدم من التكنولوجيات الجديدة ما لم يسمع به أحد منا هنا بعد؟ وهل سيظل العديد من المجتمعات خاضعة لاستقطاب التقسيم على أساس الإثنية، أو العرق، أو الطبقة، وعرضة لفورات الحقد أو العنف الفتوي؟

إذا كان الرد على أي من هذه الأسئلة بنعم، فلن يكون بمقدورنا أن ندعي بصورة مقنعة أننا قد انتصرنا في المعركة ضد البؤس الإنساني، حتى وإن كنا، كما أرجو بشدة، قد نجحنا في خفض عدد من يعيشون على دولار واحد أو أقل من ذلك في اليوم، إلى النصف.

وهذا يقودني إلى مسألة الموارد. وأنت على حق تماماً، سيدي الرئيس، في إثارتك لهذه المسألة، التي سوف نتطرق لها بأوسع أبعادها في العام القادم خلال الاجتماع العالمي المزمع بشأن تمويل التنمية. إنه أمر طبيعي تماماً، أن تسعى البلدان الفقيرة في العالم، والتي ليس لديها سوى القليل من الموارد الخاصة، لطلب العون من البلدان الغنية. وإذا كان الكثير من هذه البلدان الغنية تعاني من مشكلات اجتماعية حادة خاصة بها، إلا أنه لا يجوز لأي منها عدم الاكتراث بالظروف الاجتماعية التي يعيش فيها أعداد كبيرة من البشر في البلدان الفقيرة. ومثل هذا المنطق بالغ الفساد إنما هو إهانة لإنسانيتنا المشتركة. وسنكون جميعاً فقراء إذا حرم الفقراء من الفرص لتوفير أسباب العيش. وهي الفرص التي في مقدورنا أن نوفرها للجميع.

لقد قلت ذلك في تقريرتي عن الألفية، وأقوله مرة أخرى هنا: إن على البلدان الغنية دوراً لا غنى عنه من خلال مواصلة فتح أسواقها، ومنح إعفاءات أعمق وأسرع من الديون، وتقديم المزيد من المساعدات الإنمائية الأكثر تركيزاً. غير أن هذه التغيرات لن تتم على الأرجح، وستجلب قليلاً

حول بصورة كاملة؛ وتم الاتفاق بشأن الأخيرة، ولو أنه لا يزال يتعين علينا تقديم الاتفاق النهائي في وقت لاحق من هذا الأسبوع بشأن المزيد من المبادرات لاستكمال إنجازات كوبنهاغن.

وبصفتي رئيسا للجنة التحضيرية، أود أن أشكر أعضاء المكتب - السفراء غوريتا وريشل وباعلي وأسدي - على إسهامهم، فضلا عن الأمانة العامة. وكديدن الأمم المتحدة المتمثل في افتتاح مرحلة من المراحل أثناء اختتام مرحلة أخرى، كان عمل اللجنة التحضيرية ناجحا للغاية.

وأود أن أعرب عن بعض الآمال الشخصية المتعلقة بالعمل المقبل في هذا الأسبوع وبالأمم المتحدة ككل. لا شك عندي في أنه يوجد في داخل هذه القاعة وخارجها أناس كثيرون فقدوا الثقة في المؤسسات التي تحكم اقتصاد العالم. وفي رأيي أن فقدان الثقة هذا يعزى أكثر من أي شيء آخر إلى حقيقة أننا، في العقود الأخيرة، ظللنا نعيش في عالم يتسم على نحو متزايد بالكثير من عدم المساواة، في داخل البلدان وكذلك فيما بينها.

وتقع على عاتق الممثلين المشاركين في هذه الدورة الاستثنائية مسؤولية خاصة، لأن هذه الفترة فترة مشوقة بالنسبة للأمم المتحدة. ويجب علينا أن نستخلص بكل صراحة وأمانة أن الأمم المتحدة تقف عند مفترق طرق، لأن "تحدي سياتل" الشهير في السنة الماضية ليس تحديا لمؤسسات بريتون وودز فحسب؛ بل هو تحد أيضا للأمم المتحدة كي تثبت أهميتها مرة أخرى وتحدد التزامها بمبادئها وأهدافها، والتي هي بصفة أساسية تمثيل أصوات الذين لا يستطيعون التعبير عن أنفسهم. إن هناك ١,٣ بليون من البشر يعيشون في فقر مدقع وحوالي بليونين آخرين على حافة الفقر وليس لديهم أي أمل آخر غير الأمل الذي تقدمه شتى هيئات الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على البيان الذي أدلى به.

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (A/S-24/2 And Add.1 and 2) (Parts I-III)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن تقرير اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة يرد في الوثيقة A/S-24/2 and Add.1 and 2 (Parts I-III).

أعطي الكلمة لرئيس اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، السيد كرستيان ماكيرا ممثل شيلي.

السيد ماكيرا (شيلي)، رئيس اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (تكلم بالأسبانية): إن من واجبي أن أعرض تقرير اللجنة التحضيرية، التي يمثل عملها، الذي احتتم الأسبوع الماضي، أساس العملية التي نبدأها الآن في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

لقد عقدت اللجنة التحضيرية جلسيتين موضوعيتين وأرست أساس الاتفاق الذي ينتظر أن ينبثق من هذه الدورة الاستثنائية. وعلى أساس اتفاقات كوبنهاغن، وخاصة الالتزامات الـ ١٠، وضعت اللجنة التحضيرية مجموعة من مشاريع النتائج التي ينتظر أن تعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية. وتتألف هذه بصفة أساسية من إعلان سياسي، وفصل عن استعراض اتفاقات كوبنهاغن والمزيد من الإجراءات والمبادرات الرامية إلى تنفيذ التزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. والجزء الرئيسي المتمثل في النصين الأولين - الإعلان السياسي ووثيقة الاستعراض - تم التفاوض

وعلاوة على ذلك، ليس هذا مؤتمرا للحوار بين الشمال والجنوب وليس هو أحد تلك المؤتمرات التي تعقد فيها سلسلة من الالتزامات لتسجيل النقاط. إن النهج الذي استُحدث في كوبنهاغن نهج تُقتسم فيه المنافع والالتزامات. والالتزامات التي ينتفع منها الشمال لن تنجح إذا لم ينتفع منها الجنوب أيضا. وبالتالي فإن أملي لهذه الدورة يتمثل في استذكار إحدى أحب أغنيات الروك أند رول القديمة لدي: إنك لا تستطيع أن تحصل دائما على ما تريد، ولكن من الأمور الأساسية للغاية أن تعطينا هذه الدورة الاستثنائية ما نريد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تشعر الجمعية العامة بالامتنان لرئيس اللجنة التحضيرية وللذين شاركوا في اللجنة على جهودهم في وضع هذه الدورة الاستثنائية على بداية جيدة.

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم الدورة

مشروع المقرر الأول (A/S-24/2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو الأعضاء إلى الانتقال إلى مشروع المقرر الأول، الذي أوصت به اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين في الفقرة ٤٢ من تقريرها الوارد في الوثيقة (A/S-24/2).

مشروع المقرر الأول عنوانه "الترتيبات التنظيمية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود اعتماد مشروع المقرر الأول؟

اعتمد مشروع المقرر الأول.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بناء على المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة توا بشأن توصيات اللجنة التحضيرية،

وأود أن أقول إن الأمم المتحدة قد لا تملك الأدوات الإيجابية للغاية المتوفرة لمؤسسات أخرى، ولكنها تملك شيئا يفتقر إليه الآخرون: الشرعية الناشئة عن المشاركة العالمية والولاية العالمية التي تتمتع بها من الميثاق. فهذه هي المؤسسة الوحيدة التي تتمتع بولاية عامة كافية للنجاح في إدماج العمل والتنمية الاجتماعية والمسائل الأخرى. والأمم المتحدة هي المؤسسة الوحيدة التي يمكنها إقامة ذلك التوازن. وبالتالي، وإلى مدى معين، تنتهي كل الممارسات الجزئية هنا وتحل هنا.

وختاما، إن المسألة الرئيسية المتمثلة في العولمة التي ظللنا نتحدث عنها كثيرا لا تتعلق كثيرا بتقدمها التكنولوجي أو منافعها، المعروفة تماما لنا جميعا، ولكنها تتعلق بمثالبها وفي الظاهرة المتفشية اليوم والمتمثلة في الغياب التام للأحكام الموضوعية لفرض النظام على العولمة من أجل استغلال منافعها وتقليل الأضرار التي تسببها. وقد قيل في أكثر من مناسبة إن العولمة نفسها هي التي ستحدد أحكامها، ولكننا نعرف أن الأمر على غير ذلك، لأن أحكام العولمة يستفيد منها الذين يربحون من العملية وليس الذين يعانون من آثارها السلبية.

وبالتالي، من الواضح للغاية أن هناك حاجة إلى البدء بعملية وضع تلك الأحكام. وهذه العملية تبدأ هنا. وهي قد بدأت، في مدى معين، في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ وتتواصل خلال هذا الأسبوع. وقد قيل الكثير عن التقاء المسائل الاقتصادية والاجتماعية، الذي ربما ينبغي أن يكون أول أساس وحجر زاوية لمسائل العولمة. وأعتقد أن الهدف الذي يجب علينا أن نفي به بغية مغادرة هذه الدورة ونحن نحس بالفخر والارتياح هو إدماج المعايير الاجتماعية في جوهر مذهب العولمة. وهذا الأمر، الذي يبدو في غاية السهولة، يمثل في الواقع جهدا ضخما لتحقيق الإنصاف والعدالة في التوزيع.

وإذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن الجمعية تقرر انتخاب هؤلاء الممثلين بالإجماع رؤساء للجان الرئيسية في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق باللجنة الثالثة، أبلغني رئيس اللجنة الثالثة أنه عين في غيابه السيدة مونيكا مارتينيز من إكوادور، نائبة لرئيس اللجنة الثالثة، لتكون نائبة لرئيس تلك اللجنة خلال الدورة الاستثنائية.

ولدى اعتماد توصيات اللجنة التحضيرية، أنشأت الجمعية العامة لجنة جامعة مخصصة، ستسمى اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين.

وطبقا لتوصيات اللجنة التحضيرية التي اعتمدها توا الجمعية العامة، سيكون رئيس اللجنة الجامعة المخصصة عضوا كاملا في مكتب الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين.

وفيما يتعلق بانتخاب رئيس اللجنة الجامعة المخصصة، توصي اللجنة التحضيرية بأن يعمل رئيسها، السيد كريستيان ماكيرا، ممثل شيلي بنفس صفته في اللجنة الجامعة المخصصة.

وسأعتبر أن الجمعية العامة ترغب في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين انتخاب السيد كريستيان ماكيرا بالإجماع.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أهني السيد كريستيان ماكيرا باسم الجمعية العامة وباسمي، وأتمنى له التوفيق في المسؤوليات الهامة والشاقة التي تولاهها توا.

والآن تم بالكامل تشكيل أعضاء مكتب الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة.

سوف تنطبق الترتيبات التالية على الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين:

سيكون نواب رئيس الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين هم نفس نواب رئيس الدورة العادية الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

ونواب رئيس الدورة العادية الرابعة والخمسين هم الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيسلندا، بوليفيا، تايلند، الجزائر، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، شيشيل، الصين، طاجيكستان، العراق، غرينادا، فرنسا، كوبا، كوت ديفوار، الكونغو، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

إذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر الانتخاب بالإجماع الدول التي تتولى منصب نائب الرئيس للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق برؤساء اللجان الرئيسية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين، سيعمل رؤساء اللجان الرئيسية للدورة العادية الرابعة والخمسين بنفس الصفة في الدورة الاستثنائية.

وفيما يلي رؤساء اللجان الرئيسية للدورة العادية الرابعة والخمسين: اللجنة الأولى، السيد رايموندو غونزاليز من شيلي؛ لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، السيد سوتيريوس ممثل قبرص؛ اللجنة الثانية، السيد روبل أولهاي، ممثل جيبوتي؛ اللجنة الثالثة السيد فلاديمير غالوسكا، ممثل الجمهورية التشيكية؛ اللجنة الخامسة، السيدة بني ونسلي، ممثل استراليا؛ اللجنة السادسة، السيد فاكيسو موشو شوكو من ليسوتو.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد للجمعية العامة أنني سوف أتولى الرئاسة كالمعتاد، وأشغل مقعدي بدقة، في الموعد المحدد المقرر. وآمل في أن تبذل جميع الوفود جهودا خاصة للتعاون في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بطول البيانات في المناقشة في الجلسة العامة، أود أن أذكر الممثلين بأنه استنادا إلى مقرر اتخذته الجمعية العامة على التو، ينبغي ألا تتجاوز البيانات مدة سبع دقائق.

وفيما يتعلق بالحدود الزمنية، وضع نظام ضوئي على منصة المتكلمين، يعمل على النحو التالي: سوف يُشعل الضوء الأخضر عند بداية بيان المتكلم؛ وسوف يُشعل الضوء البرتقالي قبل ٣٠ ثانية من نهاية الدقائق السبع؛ ويُشعل الضوء الأحمر عندما تنقضي فترة الدقائق السبع. وأناشد المتكلمين في المناقشة في الجلسة العامة التعاون في مراعاة الحدود الزمنية عند الإدلاء ببياناتهم، كي يتسنى الاستماع إلى جميع المسجلين على قائمة المتكلمين في جلسة معينة في تلك الجلسة.

والآن أسترعي انتباه الممثلين إلى مسألة تتعلق بمشاركة فلسطين، بصفتها مراقبا، في جلسات الجمعية العامة وعملها.

يتذكر الأعضاء قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٢ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ ومرفقه، فضلا عن مذكرة الأمين العام المتضمنة في الوثيقة A/52/1002، التي توجز فهم الأمين العام لتنفيذ الطرائق المرفقة بالقرار.

وأود أن أسترعي الانتباه بخاصة إلى الفقرة ٦ من مرفق القرار ٢٥٠/٥٢، التي نصها كما يلي:

”حق تقديم مداخلات على أن يقوم رئيس الجمعية العامة مرة واحدة فقط في بداية كل دورة

وبناء على المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة تواء، يمكن للمراقبين الإدلاء ببيانات في المناقشات في الجلسات العامة.

ويمكن للدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وغير الأعضاء في الأمم المتحدة، المشاركة في أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين بصفة مراقبين.

ويمكن للأعضاء المنتسبين إلى اللجان الإقليمية المشاركة في الدورة الاستثنائية بنفس صفة المراقب التي حصلوا عليها في مشاركتهم في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية.

ويمكن لمثلي برامج الأمم المتحدة والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإدلاء ببيانات في اللجنة الجامعة المختصة.

ويمكن لمثلي المنظمات غير الحكومية الإدلاء ببيانات في اللجنة الجامعة المختصة. ورهنا بتوفر الوقت يمكن أيضا لعدد محدود من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإدلاء أيضا ببيانات في المناقشة في الجلسات العامة. وفي هذا الصدد أود إبلاغ الجمعية العامة بأن المشاورات لا تزال جارية بشأن قائمة المنظمات غير الحكومية المختارة. وما أن تجهز القائمة ستعرض على الجمعية العامة لإقرارها.

وطبقا للمقرر الذي اعتمده الجمعية العامة تواء، ستعقد ١٠ جلسات عامة على فترة الأيام الخمسة، بمعدل جلستين في اليوم: من ١٠/٠٠ صباحا إلى ١٣/٠٠ ومن ١٥/٠٠ إلى ١٨/٠٠. ونظرا للعدد الكبير من الممثلين المسجلين بالفعل على قائمة المتكلمين في المناقشة في الجلسات العامة، أود إبلاغ الأعضاء بأنني أنوي بدء اجتماعات الجلسات العامة في الوقت المحدد تماما في الساعة ١٠/٠٠ و ١٥/٠٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بتخصيص البنود، وفقا لمقرر اتخذته الجمعية العامة، يتعين النظر في جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة.

وإضافة إلى ذلك، أُحيل أيضا البند ٨ من جدول الأعمال إلى اللجنة المختصة الجامعة التابعة للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين لكي تنظر فيه، استنادا إلى فهم مؤداه أن المناقشة بشأن البند ٨ سوف تُجرى في جلسة عامة.

البند ٨ من جدول الأعمال

مقترحات لمبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية

(أ) استعراض وتقييم التقدم المحرز منذ عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

(ب) مقترحات لمبادرات أخرى من أجل التنفيذ الكامل لإعلان كوينهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة أولا إلى بيان يدلي به معالي السيد عبد الرحمن اليوسفي رئيس وزراء المملكة المغربية.

السيد اليوسفي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن سروري بالمشاركة في هذه الدورة الاستثنائية وأن أعبر عن ارتياح حكومة المملكة المغربية لرؤية القضايا الاجتماعية في مقدمة السياسات المعنية بالنمو والتعاون الإنمائي. وفي الحقيقة، في آذار/مارس ١٩٩٥، توصلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في كوينهاغن، إلى توافق عالمي في الآراء يرمي إلى القضاء على الفقر وتعزيز العمالة وضمان التكامل الاجتماعي لصالح

من دورات الجمعية بتقديم إيضاح تمهيدي أو بالإشارة إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة“.

ووفقا لذلك، بالنسبة إلى الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، سوف يشارك المراقب عن فلسطين في أعمال الجمعية العامة وفقا للقرار ٣٢٣٧ (د-٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، والقرار ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ والقرار ٢٥٠/٥٢ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، دون حاجة أخرى إلى تقديم إيضاح تمهيدي قبل أي بيان تدلي به فلسطين في هذه الدورة الاستثنائية.

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يرد جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة في الوثيقة A/S-24/1، الذي أوصت باعتماده اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين في مشروع المقرر الثاني، الوارد في الفقرة ٤٢ من تقريرها المتضمن في الوثيقة A/S-24/2. وبغية الإسراع بعمل الجمعية العامة، قد ترغب الجمعية في النظر في جدول الأعمال المؤقت بصورة مباشرة في جلسة عامة دون إحالته إلى المكتب.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإجراء؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الآن، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد جدول الأعمال المؤقت كما هو متضمن في الوثيقة A/S-24/1؟

تقرر ذلك.

البرنامج الوطني لتعبيد الطرق الريفية ٦ ملايين نسمة بإنهاء عزلتهم بحلول عام ٢٠٠٤.

وفي مجال مكافحة الفقر، شرع في تنفيذ برامج محددة وأنشئت المؤسسات والآليات المالية الملائمة، بما في ذلك مؤسسة محمد الخامس للتضامن، التي يرأسها جلالة الملك محمد السادس، ووكالة التنمية الاجتماعية، وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالنسبة للكفاح ضد البطالة، تنتهج حكومة المملكة المغربية سياسة تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الإنتاجية المولدة لفرص العمل من خلال إصلاح نظامنا للتدريب والإدماج، وإنشاء وكالة وطنية لتشجيع العمالة والمهارات، وتنفيذ برنامج للتوظيف الذاتي لشباب الخريجين.

وفي نفس السياق، وضعنا نظاما للقروض الصغيرة، كما بدأنا في إصلاح نظام الضمان الاجتماعي الوطني. والتزمنا كذلك بإنشاء نظام لدفع إعانات للعاطلين. وفضلا عن ذلك، يولي اهتمام خاص لإدماج المرأة في التنمية، ويجري إعداد أحكام بشأن رعاية المسنين والمعوقين والأطفال الذي يواجهون صعوبات.

وقد تبلورت هذه السياسة في إطار الحوار والمشاورات المستمرة بين الدولة والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص ونقابات العمال والأطراف المؤثرة في المجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية والدولية، وفقا لإرادتنا في جعل مشاركة المواطنين الأساس لإدارة متقاسمة وموحدة لاستراتيجيتنا للتنمية الاجتماعية.

وعلى الرغم من التعهدات التي قطعت في كورنباغن، فإن الحقيقة على ظهر كوكبنا هي أن قطاعات كبيرة من سكان العالم ما زالت تعيش في ظروف متردية. وفي هذا الصدد، تفيد الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ١,٣ مليار شخص يعيشون

الفقر في العالم. وتوُج هذا التوافق في الآراء بالإعلان العام وبرنامج العمل على أساس تنفيذ التزاماته العشرة.

وقامت حكومة جلالة الملك، التي أشرف برئاستها، من قبيل الالتزام الأكيد بوضع السياسة الاجتماعية في إطار ذلك الإعلان العام وإسناد إجراءاتها إلى الالتزامات التي جرى التعهد بها في كورنباغن، إلى اعتبار القضايا ذات الصلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وكرامة الإنسان والحريات ومبادئ العدل والمساواة، من صميم انشغالنا، في إطار دولة قائمة على حكم القانون.

وفي هذا السياق، خططت الحكومة ووضعت موضع التنفيذ استراتيجية إنمائية اجتماعية ترمي إلى تحقيق الأهداف التي يصبو إليها مؤتمر قمة كورنباغن. وفضلا عن ذلك، وبصدد تصميم حكومة بلدي على تحقيق أهدافها وعلى أن تتوافق مع مبادرة ٢٠/٢٠، تلتزم حكومة بلدي بزيادة الموارد من أجل القطاع الاجتماعي، التي زادت من ٣٨,٦ في المائة من الميزانية العامة للدولة في عام ١٩٩٥ إلى ٤٧ في المائة في السنة المالية الحالية.

وخصّصت هذه الموارد لدعم سياسة اجتماعية قائمة على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للمحرومين، ومكافحة البطالة والاستبعاد الاجتماعي، والحد من التفاوتات، وإصلاح نظامنا للحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق آليات التضامن.

وفي هذه الميادين كافة حددت الحكومة المغربية الاحتياجات والأهداف كما حددت إطارا زمنيا واقعيًا وطموحا للتنفيذ. وبرنامجنا لتوصيل المياه الصالحة للشرب إلى للمناطق الريفية سيمكننا من الوصول إلى معدل تغطية بواقع ٨٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠، ليلعب عدد المستفيدين منه ٧,٣ مليون نسمة. أما البرنامج العام لكهربة الريف فسوف تستفيد منه ١,٥ مليون أسرة بحلول عام ٢٠١٠، بينما يفيد

وفيما يتعلق بمسألة العمال المهاجرين، ينبغي أن يتمتع هؤلاء بالحماية التي تكفلها الصكوك الوطنية والدولية. وإلى جانب ذلك، ينبغي للدول المضيفة التصديق على المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بحماية العمال وأسرهم.

وفي ظل هذه الظروف سيكون بوسع المجتمع الدولي أن يبني الأسس الراسخة لعولمة قائمة على التضامن والتحرر الاقتصادي المحكوم.

واقترنا من المملكة المغربية بعدالة هذه الخيارات اتخذت المملكة زمام المبادرة خلال قمة أوروبا - أفريقيا المنعقدة في القاهرة، بإعلان العاهل المغربي إلغاء جميع الديون على البلدان الأفريقية الأشد فقرا، وإزالة كافة الحواجز الجمركية أمام المنتجات الواردة من تلك البلدان.

ونأمل أن تتيح قمة جنيف وضع استراتيجيات جديدة وتنفيذ مبادرات إبداعية بغية تحقيق أهداف قمة كوبنهاغن، وتحويل توافق الرأي على مستوى العالم بشأن التنمية الاجتماعية إلى واقع ملموس يمس الحياة اليومية للقطاعات العديدة من الفقراء في علمنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى البيان الذي سيدي به فخامة الرئيس تيودورو أوبيانغ نغوما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

الرئيس أوبيانغ نغوما (تكلم بالاسبانية): أود أن أستهل كلمتي بتقديم الشكر الجزيل لحكومة الاتحاد السويسري للحسم والشجاعة اللذين تحلت بهما في استضافتها لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

بعد قمة كوبنهاغن، التي انعقدت في عام ١٩٩٥، تلتقي الأسرة الدولية مجددا في دورة استثنائية، تحت رعاية الأمم المتحدة، للنظر مرة أخرى في أحد الشواغل الرئيسية، الذي يؤثر بشدة على التوازن في العالم، وأعني به التنمية الاجتماعية.

في فقر مدقع، و ٥٥٠ مليوناً يعانون من سوء التغذية. وتتفاقم هذه الحالة في أفريقيا من جراء الآثار المدمرة للأوبئة والصراعات الداخلية وأعباء الديون.

وتشهد نفس الإحصاءات على أن العولمة قد تمخضت عن مستوى مُحسن للمعيشة، وعن ظهور فرص استثمارية وفرص عمل جديدة في مناطق أخرى من العالم. ويشكل ظهور أشكال متعددة من الحماية، و بروز شبكات من الأسواق العالمية عبر الوطنية، وانعدام التضامن في معالجة الديون، وتقلص المساعدات الإنمائية، الأسباب الجذرية للتطور غير المتكافئ الذي يتسم به علمنا.

وبسبب هذه الهوة الاجتماعية على مستوى العالم، علينا أن نذكر البيان الذي أدلى به الأمين العام للأمم المتحدة، والذي قال إن كثيرا من البلدان قد وجدت في تجربتها مع العولمة قوة مدمرة، كالإعصار المداري، قادرة على تدمير الأرواح وفرص العمل والتقاليد في طريقها في بضع لحظات، بدلا من أن تجدها عامل تقدم.

وفي هذا الصدد، أود التأكيد على النداء الذي وجهته خلال قمة الجنوب التي عقدتها مجموعة الـ ٧٧ في هافانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، بشأن ضرورة العمل على وجه السرعة من أجل إرساء قواعد أكثر إنصافا للتجارة متعددة الأطراف، وإنفاذ طرائق جديدة للنظم المالية والنقدية للحيلولة دون وقوع الأزمات المالية والاقتصادية الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن تحويل الديون إلى استثمارات، إن لم يكن إلغاؤها، لصالح البلدان متوسطة الدخل في الجنوب، وتخفيف عبء الديون عن البلدان الأقل نموا لا سيما في أفريقيا، وحشد موارد مالية إضافية لدعم البرامج الاجتماعية في تلك البلدان، والمساعدة في تحديث اقتصاداتها، ينبغي أن تشكل في المستقبل الركائز الأساسية لسياسات جديدة للتعاون الإنمائي.

ليس السلام والاستقرار الاجتماعي فحسب، بل الموارد الاقتصادية الوفيرة ومصادر التمويل المتنوعة كذلك. وهذه ليست مهمة تستطيع دولة واحدة القيام بها بمفردها، خاصة إذا كانت منخفضة الدخل وتفتقر إلى الهياكل الأساسية المنتجة. إننا نحتاج إلى تضامن المجتمع الدولي بأكمله وإلى الإرادة السياسية للتعاون، كما أوصى إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بذلك.

ولم يتوفر لبلدي هذا التضامن، وأظن أنه لم يتوفر أيضا لكثير من البلدان المحتاجة. ومن خلال الجمعية العامة، نطلب من المجتمع الدولي أن يوجه نظره، مرة أخرى، نحو البلدان التي تعاني من حالة اضطراب. فالمساعدة لا يجوز أن تكون رهنا بقيام ظروف سياسية لا نعرف أسبابها. والواقع أنه يجب تقديم المساعدة للبلدان التي تعاني من الاضطرابات السياسية، بالذات، من أجل القضاء على الأسباب الجذرية، فليس هناك بلد يريد أن يظل في قبضة الفقر والتخلف ولا توجد حكومة تريد انعدام الاستقرار السياسي. فهناك نقص في الموارد الاقتصادية لدى الكثير، ولكن يوجد أيضا افتقار إلى الدعم والتضامن الدولي.

منذ أن اعتمدت الجمعية العامة القرار الذي يطالب الدول بتخفيض ميزانياتها العسكرية والقضاء على الأسلحة النووية وتخصيص الأموال الموفرة لدعم برامج التنمية في البلدان النامية، منذ أكثر من ٢٠ عاما، لا يستطيع بلد واحد في هذه المنظمة العالمية أن يدعي أنه استفاد من إرادة التضامن لدى المجتمع الدولي. وبعد قمة كوبنهاغن، اعتمد بلدي استراتيجية وطنية للقضاء على الفقر ورعاية التضامن الداخلي، وخلق فرص العمل المجزية. وعقدنا اجتماعا اقتصاديا وطنيا في بلدنا، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، حدد الاستراتيجية القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل لتحقيق تلك الأهداف.

والواقع أن الوضع الراهن لا يختلف كثيرا عن الأوضاع الماضية. فكانت الإحصاءات في الماضي تبين أن الفقر يتقدم بسرعة أكبر من نمو سكان العالم وأن إمكانيات التنمية لأشد البلدان تأثرا لا وجود لها من الناحية العملية. وكان على المجتمع الدولي أن يعتمد آليات فعالة للتعاون من أجل التصدي للفقر، ورعاية التضامن الدولي وإيجاد وظائف مجزية. تلك كانت الأهداف الثلاثة التي كرسها إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بوصفها أهداف الألفية الثالثة، من أجل التعجيل بالتنمية الاجتماعية المستدامة في العالم.

ومع ذلك، نلاحظ أنه لم يحدث تغير كبير في حالة العالم، الذي يواجه مستقبلا غامضا. لقد ازدادت أغنى البلدان غنى، بينما يسحق البؤس أفقر البلدان. وتزداد البطالة نتيجة لغياب الاستثمارات في أفقر البلدان التي ينخفض ناتجها الوطني الإجمالي. وألغى عبء الديون الخارجية إمكانيات الاستثمار في القطاعات المنتجة، بينما لا تلقى القطاعات الاجتماعية اهتماما يذكر. ويتضاعف نطاق المشاكل الملازمة، ونشاهد هجرات جماعية للأفراد إلى مراكز حضرية وإلى بلدان أحسن وفادة، كما نشاهد انتشار الأمراض، وارتفاع معدلات الأمية والأمراض والوفيات، والكفاح في سبيل بقاء المجموعات البشرية وعدم الأمان الاجتماعي وما إلى ذلك.

ورغم الجهود المبذولة من البلدان لصون السلم، فإننا نستنكر وندين المواقف الاستفزازية التي تؤدي إلى حروب بين الأخوة، تبيد السكان، وتدمر الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية القليلة للبلدان النامية.

إن التقييم الذي يمكن إجراؤه لحالة ما بعد عام ١٩٩٥، هو، عموما، تقييم سلبي بالنسبة للبلدان التي لم تشهد أي زيادة في ناتجها القومي. غير أن تجربة بلدي تشير إلى أن ما يلزمنا لرعاية التنمية الاجتماعية المستدامة

ونظرا لهذه الحالة، ليس من المنصف أن يصنف بلدي على أنه من البلدان ذات الدخل المتوسط، مما يجرمه من الحصول على الائتمانات بشروط تساهلية.

وسيقوم كل بلد نام هنا بشرح الجهود التي يبذلها للتغلب على الأزمة الراهنة في التنمية الاجتماعية إلا أنني متأكد من أن الحالة الاقتصادية في العالم تزداد سوءا منذ عام ١٩٩٥. وأود أن أشير وأكرر تأكيد أن الفقر والاستبعاد الاجتماعي وغياب العمالة المثمرة كلها تحط من كرامة الإنسان.

إن المبادرات التي اضطلع بها المجتمع الدولي حتى الآن لمساعدة أقل البلدان نموا ظلت فاترة للغاية وغير كافية وذات تأثير محدود. وتتطلب الحالة في أقل البلدان نموا عملا ديناميا وواقعية من المجتمع الدولي، كما فعلت بالضبط خطة مارشال، بالتصدي للمشاكل الحقيقية - مثل الديون الخارجية - التي تقوض أي إمكانية للتنمية في هذه البلدان.

ونقترح، بوجه خاص، الإلغاء الكامل للديون الخارجية على أقل البلدان نموا، بشرط واحد هو أن تخصص الموارد المتوفرة من الإعفاء لبرامج مكافحة الفقر، ولاندماج الاجتماعي. وهذا سيقضي استراتيجية لا تستدعي اتخاذ تدابير داخلية فحسب، ولكنها تمتد إلى إحداث إصلاح جذري في النظام الاقتصادي العالمي الراهن، الذي ينبغي أن يقوم بشكل أكثر قوة على أساس التضامن مع الدول ودعمها، وعلى العدل والإنصاف في العلاقات الاقتصادية الدولية.

أتمنى لهذه الدورة الاستثنائية كل النجاح في جهودها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر فخامة رئيس غينيا الاستوائية على بيانه.

ومن أجل مكافحة الفقر نظمت الحكومة مؤتمرا وطنيا عن التنمية الريفية والأمن الغذائي، عقد في مالايو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ووقعت الحكومة اتفاقات تعاون مع حكومة كوبا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من أجل تنفيذ خطة التنمية الريفية والأمن الغذائي التي اعتمدها المؤتمر كأسلوب لتحقيق الاستدامة التي يجب أن تتميز بها استراتيجيتنا كلها.

ومن أجل رعاية التضامن الداخلي والتماسك الاجتماعي، اتخذت الحكومة الإجراءات التالية: تحقيق توافق ديمقراطي في الآراء مع الأحزاب السياسية، من خلال توقيع عهد وطني ملزم؛ وتنقيح واستكمال اتفاقات العهد؛ والمفاوضات الجارية بشأن برنامج للإدارة، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وإنشاء معهد مستقل لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والدفاع عنها. بمساعدة مقدمة من معهد الدراسات الاستراتيجية بالولايات المتحدة؛ وإنشاء برلمان دون إقليمي لأفريقيا الوسطى، يوجد مقره في غينيا الاستوائية، ومحكمة عليا ولجنة للأمن والدفاع في أفريقيا الوسطى. وهذه المؤسسات تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي.

واتخذت الحكومة الإجراءات التالية لخلق فرص عمل مجزية: اعتماد تدابير لإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي؛ واعتماد سياسة اقتصادية لتيسير النشاط الاقتصادي، بحيث لا تكون الحكومة منافسة للقطاع الخاص؛ وتكليف القطاع الخاص بالقيام بدور القوة الدافعة للنمو؛ وزيادة تسهيل الاستثمار الأجنبي والتعاون من أجل خلق فرص العمل وزيادة إيرادات الضرائب؛ وتشجيع التدابير الرامية إلى استحداث الوظائف في قوانين العمل العامة في بلدنا.

ولم يتلق بلدي مساعدة ملحوظة من المجتمع الدولي من أجل تنفيذ هذا البرنامج؛ ونحن نستفيد من الإيراد الضئيل المتأتي من قطاع إنتاج النفط الوليد في بلدنا.

مثل المجلس الوطني الاقتصادي للتنمية والعمل، الذي هيا المجال لمشاركة جميع الشركاء في الشراكات الإنمائية الجديدة. وتجري أيضا إعادة تشكيل مؤسسات الدولة لتمكينها من تعزيز روح الخدمة والخضوع للمساءلة والشفافية والقضاء على الممارسات الفاسدة في جميع المستويات.

وقد اتخذت خطوات كبرى في كفالة الحصول المجاني على العناية الصحية للأطفال دون سن السادسة والنساء الحوامل. ويتاح لدينا الآن الحصول على فوائد الضمان الاجتماعي لجميع المستحقين، بغض النظر عن العنصر أو نوع الجنس. ولكن لا يزال هناك العديد من التحديات قائما، ومن أكثرها حرجا وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز الذي له إمكانية إلغاء جميع مكاسبنا. ومن الواضح أن هناك صلة مباشرة بين الإيدز والفقر. فانتشار الفقر يوفر أرضا خصبة لتفاقم هذا الوباء.

لذلك فإن من مصادر القلق البالغ لدينا أن العناية الصحية والدواء الضروريين لا يزالان بعيدين عن متناول الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليهما، والعديد منهم في بلدان الجنوب، خاصة في أفريقيا. ولذا فإننا نحث المجتمع الدولي على إدماج أخلاقيات التنمية البشرية في المفاوضات التجارية وكفالة ألا تنحرف الأنظمة القائمة للتجارة والاختراعات المسجلة نحو مصلحة قطاع الشركات الكبرى على حساب أضعف الفئات من السكان.

والتزامنا بالتصدي للفقر وتعزيز العمالة وبناء القدرة البشرية واضح من المبادرات التي اتخذناها لإيلاء الأولوية للتعليم، بما في ذلك مشكلة الأمية وتنمية المهارات. والتزامنا بالتصدي للعنصرية وعدم المساواة لا يرقى إليه الشك. وسنعد مؤتمرنا وطنيا عن العنصرية في وقت لاحق من هذه السنة وسنستضيف أيضا المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد جاكوب زوما، نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

السيد زوما (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):
بجول الديمقراطية في جنوب أفريقيا قبل ست سنوات ورثت الحكومة المنتخبة الجديدة وشعب بلدنا نظام حكم مشوها، كانت له مؤسسات تتعارض مباشرة مع مستلزمات النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية وإعادة اندماجنا في الاقتصاد الدولي ومجتمع الأمم.

وكنا نواجه التحدي الشاق المتمثل في إحداث التحول في بلدنا، بطريقة مستدامة ومدروسة، بغية التصدي للفقر المتأصل الذي يؤثر على الملايين من أبناء شعبنا؛ وفي مجتمع مستقطب على أساس عنصري من حيث توزيع الثروة والفرص؛ ومجتمع يعامل بوحشية إذ تسود فيه مستويات غير محتملة من العنف والفساد والتفكك الاجتماعي والتفسخ الأخلاقي.

وعندما انضمت جنوب أفريقيا إلى مجتمع الأمم في التوقيع على إعلان كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، كانت تلك نقطة حاسمة أخرى في تاريخنا كديمقراطية فتية. وكان التزامنا بالتصدي للفقر، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وهيئة بيئة تمكينية للتنمية الاجتماعية، وتعزيز التنمية الكاملة، وبناء قدرة شعبنا وتعبئة الموارد للتنمية الاجتماعية، من الأمور التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لنا ولا تزال كذلك اليوم.

ومن خلال الحقوق والحريات المنصوص عليها في دستورنا والمؤسسات ذات الصلة - مثل لجنة حقوق الإنسان، ولجنة شؤون الجنسين، والمحكمة الدستورية، والحارس العام وما إلى ذلك - كفلنا حماية وتعزيز حقوق الإنسان واستعادة كرامة شعوبنا كلها.

ومما له أهمية بالغة في كل ذلك قيام الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك محافل مشتركة للتفاوض

إن القيود على الموارد حدّت بصورة خطيرة من قدرة المنطقة على النهوض بخلق فرص العمل حتى من خلال برامج الأشغال العامة المكثفة العمالة. وقد تراجعت الاستثمارات التي تلمس الحاجة إليها كثيرا في البنية التحتية، وكذلك مبادرات التنمية الريفية من جراء الديون الخارجية وتقييدات الاقتصاد الكلي.

كما أن التزامنا بمعالجة الفقر والنهوض بالعمالة وبناء القدرة البشرية واضح في المبادرات التي قدمناها في نظامنا التعليمي، وفي هذا الصدد، نستعرض نظامنا التعليمي لضمان أن تكون المعارف والمهارات ذات صلة بعالم متكامل على نحو أكثر شمولاً، وأن يكون هذا النظام قادراً على التصدي لمشاكل الأمية ووصول الفقراء إلى الفرص. وجنبا إلى جنب مع التصديق على صكوك حقوق الإنسان الدولية وتنفيذها في البلدان، نود أن نرى آليات لرصد تنفيذ حماية مثل هذه الحقوق.

ورغم أننا نقبل جميعاً أن الحكم الجيد ضروري لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، فإننا لا يمكننا أن ننسى أن هذا يتطلب إقامة مؤسسات ذات صلة ضمن إطار قانوني تمكيني. وتتطلب هذه المؤسسات موارد بشرية ومادية ومالية كبيرة. ولا توجد لدى الكثير من دول الجنوب الموارد اللازمة لهذه المؤسسات، وتحتاج إلى مساعدات تقنية ومالية دائمة. ومنذ القمة الأخيرة، انخفضت المستويات الإجمالية للمساعدة الإنمائية الرسمية حيث لم يف معظم البلدان المانحة بالالتزامات المقطوعة في كوبنهاغن. والبلدان المانحة يجب أن تتعاطف مع الاحتياجات المحددة للدول المتلقية، وأن تحترم التزامات المعونة على أساس أولويات التنمية.

ونحن قلقون إزاء الاتجاه القائم في محافظنا والذي يبدو أنه يحاول تخفيف الالتزامات المقطوعة في إعلاني بيجين وكوبنهاغن والنكوث بها. ولا يمكننا بالتأكيدات نطل

والتمييز العنصري وكرهية الأجناب وما يتصل بذلك من تعصب.

إن الروابط بين الالتزامات الواردة في إعلان بيجين بشأن المرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تحتاج إلى تعزيز، في الوقت الذي تظل فيه النساء والأطفال والمسنون يتحملون وطأة الفقر والاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي. وترجمة رؤيتنا وأهدافنا إلى برامج ملموسة ومستدامة تقتضي بيئة إقليمية وعالمية تمكينية. وما من شك في أن الأمن والاستقرار مطلبان أساسيان للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ولا يمكننا الاستمرار في التصدي لمسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية بدون التصدي لمسألة الحروب والصراعات المستعرة في أرجاء العالم.

ولذلك فإننا ملتزمون بتسوية الصراعات من خلال الحوار، وملتزمون ببناء القدرة على منع الصراعات وإدارتها في مناطقنا دون الإقليمية وفي القارة برمتها. ولكن قدرتنا على الوفاء بالتزامنا الاجتماعي بتحسين حياة الشعوب في العديد من بلداننا تعوقها على نحو خطير تكاليف خدمة الديون وأقساط سدادها المحدثة للشلل. ولذلك فإن جنوب أفريقيا تكرر الإعراب عن تأييدها لتخفيف عبء الديون عن الدول المثقلة بالديون وأفقر الدول، ومعظمها في أفريقيا. وفي هذا الصدد، لا يمكن لمسار جنوب أفريقيا للتنمية أن يفصل عن مسار جيرانها في منطقة الجنوب الأفريقي ولا عن القارة بأسرها.

ورغم أنه يمكن القيام بالكثير، ويجري القيام به بالفعل، لتعزيز ردا على مشاكلنا الملحة، فإن الاتفاقات المتعلقة بالتجارة الحرة والتزهيبة وبتشجيع السلام والعدالة هي أيضا حرجة. ولم يكن النمو الاقتصادي في المنطقة كافيا لخلق فرص عمل مستدامة. وبالنسبة للمنطقة يظل خلق فرص العمل وتأمينها من التحديات الرئيسية.

البشري للجميع، وإعطاء هذه الأهداف أعلى أولوية في القرن الحادي والعشرين. لقد أنشأ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل توافق آراء جديدا على وضع الناس في مركز اهتمام التنمية المستدامة، وتعهدا بالقضاء على الفقر والنهوض بالعمالة الكاملة والمنتجة ورعاية التكامل الاجتماعي لتحقيق مجتمع مستقر وآمن وعادل للجميع.

بيد أن من الواضح أيضا أن ردود الفعل للسياسات الوطنية والدولية إزاء هذا الغرض غير متساوية. وبالرغم من بعض الانتصارات لم يحرز تقدم يذكر في بعض المجالات الرئيسية، وهناك انتكاس واضح في مجالات أخرى. وبينما تقدم العولمة والانتصارات التكنولوجية السريعة التي لم يسبق لها مثيل الفرص للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فإنها تفرض تحديات أيضا. ولم يحدث قبل ذلك قط في تاريخ العالم أن شيدت البشرية الإمكانيات والقدرات في العلوم والتكنولوجيا لخلق مثل هذه الثروات الطائلة. بيد أنه لم يسبق للعالم قط رؤية مثل هذا التفاوت وعدم المساواة. أما الثورة التكنولوجية والعلمية التي قصرت المسافات وجعلت العالم أصغر فإنها تتعايش مع الفجوة المتزايدة بين الثروة والفقر، وكذلك بين التنمية والتخلف.

ويعيش حوالي ٩٠٠ مليون نسمة في آسيا تحت خط الفقر وحوالي ٣٠ في المائة من الآسيويين لا تصل إليهم المياه النقية. وحوالي ٥٠ في المائة من الآسيويين البالغين أميون. ويمكن للمرأة أن يشير إلى قائمة طويلة من هذا النوع من الإحصاءات التي يسميها الاقتصاديون في المسار الرئيسي تحديات العولمة. وفي هذا السياق الخاص، نقف جميعا عند منعطف هام يمكن أن نخترع فيه نموذجا إنمائيا شاملا يفيد الكثيرين ويرفعهم إلى مستويات مقبولة من الوجود الإنساني. وفي استحداث هذا النموذج الجديد، يتعين علينا أن نوجه انتباهنا أكبر وأتم إلى أهمية بناء المؤسسات الاجتماعية والأسر

صامتين، أو أن نكون طرفا في العكس النظامي للمكاسب التي تحققت في كوبنهاغن وبيجين. وهكذا فإننا نحث البلدان والمشاركين على تنفيذ الالتزامات المقطوعة في كوبنهاغن وبيجين، والتي سوف تقطع هنا في هذه الدورة الاستثنائية. وبالنسبة لنا، كبلدان نامية، كان إعلان كوبنهاغن والالتزامات بيجين خطوات هامة في معالجة التركة التي ورثتها دولنا، وهي تظل في الحقيقة هامة في محاولتنا لخلق حياة أفضل لشعبنا.

وتلزم جنوب أفريقيا نفسها بمبادرة ٢٠/٢٠ بشأن التنمية الاجتماعية ونحن نحث جميع البلدان على العمل سويا للوفاء بهذا الهدف الهام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائب رئيس جمهورية أفريقيا على بيانه، وسوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى دولة السيد سامديك هون صن، رئيس وزراء مملكة كمبوديا.

السيد هون صن (كمبوديا) (تكلم بلغة خمير؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الانكليزية): يسرني جدا أن أمثل كمبوديا وأتكلم باسمها وباسم شعبها في هذا الاجتماع.

نجتمع هنا في مناسبة ملائمة جدا لمناقشة موضوع رئيسي جدا ذي أهمية آنية لنا جميعا. ويعد هذا أحد تجمعات الأمم المتحدة الرئيسية الأولى في بداية الألفية الجديدة، ويسعدني بصفة خاصة أن تكرس هذه الدورة انتباهها تماما على التنمية الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر، مع تركيز خاص على أقل البلدان نموا واحتياجاتها والصعوبات الناشئة عن العولمة وأثرها.

لقد انقضت خمس سنوات منذ انعقاد قمة الأمم المتحدة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام ١٩٩٥. وشهد ذلك أول مرة في التاريخ يجتمع فيها رؤساء الدول أو الحكومات للاعتراف بأهمية التنمية الاجتماعية والرفاه

ثمة خطوة حسنة في الاتجاه الصحيح نحو إلغاء العبء الثقيل للديون المتبقية على بعض البلدان الفقيرة. وأود أيضا أن أناشد بزيادة تطوير هذه المبادرة من خلال توفير أموال إضافية لمساعدة البلدان المثقلة بالديون. ولا بد من تقديم ذلك لكثير من البلدان الأخرى من خلال استراتيجية عالمية تتناول الدين الخارجي، في شكل صيغ مرنة لتخفيض الديون وإعادة جدولتها. وإضافة إلى ذلك، يتعين أن يتدفق المزيد من أموال المنح، بدلا من القروض، إلى تلك البلدان من أجل التنمية حتى يتم التوصل إلى عتبة الحد الأدنى.

بيد أن كمبوديا، بصفتها بلدا من أفقر البلدان في العالم، تشعر بقلق بالغ إزاء الانخفاض الكبير في المساعدة الإنمائية الرسمية في أرجاء العالم، وتؤيد كمبوديا تأييدا تاما المحاولة الرامية إلى التوصل، في أسرع وقت ممكن، إلى الهدف المتفق عليه دوليا للمساعدة الإنمائية الرسمية، الذي ما زال يتعين الوصول إليه، وقدره ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، من قبل البلدان المتقدمة النمو. ولقد أسفر أثر الاضطراب المالي في منطقتنا منذ سنتين عن مأساة واسعة النطاق. وأظهرت تلك التجربة أن الفقراء كانوا أكثر الفئات تضررا، فقد لحقت بهم أسوأ آثار الأزمة. لذلك، تقوم حاجة ماسة لوضع شبكة أمان اجتماعية لمنع الأزمات في المستقبل ولوضع قواعد وسياسات واتخاذ تدابير لضمان التشغيل السلس لآليات السوق. لقد أمضى العالم وقتا طويلا في مناقشة الحاجة إلى إنشاء شبكات أمان اجتماعي ووضع تصميم مالي جديد للسيطرة على تدفقات رأس المال وعمليات المضاربة في الأسواق المالية. بيد أن مما يؤسف له أنه لم تتحقق حتى الآن نتائج ملموسة. لقد حان الوقت لوضع حد للخطب واتخاذ إجراءات ملموسة لحل القضايا المشتركة بين القطاعات التي يواجهها الاقتصاد العالمي والنظام المالي في الوقت الحاضر بغية المحافظة على شبكة

والاجتمعات المحلية على السواء، لأنها تلعب دورا حاسما في أية عملية إنمائية. المعتقدات والقيم والتقاليد والعلاقات وأنماط السلوك، القديمة والفريدة لكل مجموعة من الناس والتي تتكيف بصورة مستمرة لتلائم مقتضيات التكنولوجيا، تشكل جزءا من الحياة العصرية وتثبت المجتمعات والتنمية الاجتماعية. ومن الضروري المحافظة على تلك المعتقدات والقيم والتقاليد والعلاقات وأنماط السلوك وتعزيزها، وعدم السماح بضعفها نتيجة للهجوم العنيف لآثار أنماط الحياة التي تجلبها وسائط الإعلام المعولمة إلى كل باب. وحالما يحدث تمزق في القيم الأساسية لمجتمع ما، ليس ثمة طريقة سهلة لإعادة إحياء ما قد فقد وضمان بقاء المجتمع وتقدمه في المستقبل.

ولقد تم أخيرا التسليم برأس المال الاجتماعي بصفته عنصرا مكونا هاما وحتما للتقدم. وينبغي أن تنطوي الخطوة الأولى نحو المستقبل على إعادة غرس الإحساس بالمشاركة الذي نظم الوجود الإنساني منذ فجر التاريخ، والذي ضعف في غمار سباق النمو الاقتصادي في القرون القليلة الماضية. إن المشاطرة ضرورة، وليست عملا من قبيل الصدفة. ولا بد أن تحدث بين الجيران على الصعيد الفردي، وبين المجتمعات وبين الدول والمناطق. وأعتقد أنه بفضل ممارسة مفهوم المشاطرة يصبح باستطاعتنا أن نتصدى بفعالية لأكثر ما يشغل بالنا في الوقت الحاضر: الحاجة إلى الإسراع في الحد من الفقر المتزايد والتجزئة الاقتصادية الآخذة في الاستمرار في العالم المعولم. وفي هذا السياق، تعني المشاطرة هبة الفرص وإيجاد الظروف الملائمة للبلدان الفقيرة كي تستفيد من العولمة. ويقتضي ذلك تحويل المزيد من الموارد المالية والتقنية والتكنولوجية وإتاحة الفرص أمام البلدان الفقيرة كي يتسنى لها أن تشارك بالكامل وعلى قدم المساواة في تجارة حرة وذلك بتوفير إمكانية الوصول بصورة مؤاتية إلى الأسواق المتقدمة النمو دون شروط خفية وإعانات محلية.

عليها جميعا في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، اللذين اعتمدا قبل خمس سنوات، قابلة للتحقيق بالكامل. إننا لا نحتاج إلى مجلدات إضافية من ورقات الموقف. إن ما نحتاج إليه هو فقط الثقة في معرفتنا الجماعية والاستفادة من دروس الماضي، المتوفرة بكثرة، وبذل المزيد من الجهد والطاقة لتنفيذ التزاماتنا. أتمنى للجمعية العامة كل النجاح في مداولاتها هنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس وزراء مملكة كمبوديا على بيانه.

تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يدي به فخامة السيد رجب مجداني، رئيس جمهورية ألبانيا.

الرئيس مجداني (ألبانيا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يسرني أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تقديري البالغ لعقد هذه الدورة الاستثنائية المكرسة لمناقشة مشاكل التنمية الاجتماعية. وإدراكا منها للأهمية الكبرى لمشاكل التنمية الاجتماعية في هذه المرحلة، تبذل ألبانيا جهودا كبيرة من أجل تحقيق أهداف كوبنهاغن. كما أن دولة ألبانيا، الديمقراطية الوليدة، تبذل جهودا حثيثة لتعزيز اقتصاد السوق، والنظام العام، والهياكل المؤسسية الديمقراطية في إطار دستورها الجديد، الذي اعتمد قبل عامين، وتشريعاتها، التي يجري تحسينها باستمرار. وينبغي أن نلاحظ أيضا عملية إلغاء مركزية السلطات التنفيذية الجاري تنفيذها الآن عن طريق منح الصلاحيات للسلطات المحلية، إلى جانب توسيع نطاق مجالات عملها. وبهذه الطريقة كان بوسعنا التوفيق بين السيادة الوطنية وبين السلطة فوق الوطنية، الأوروبية أو الدولية، وبين العولمة والظاهرة المصاحبة لها، الأقلمة.

وانطلاقا من أهمية التنمية الاقتصادية كعنصر ضروري في التنمية الاجتماعية وجزء لا يتجزأ منها، فقد جعلت الدولة والحكومة في ألبانيا التنمية الاقتصادية الوطنية من بين أولوياتها. وتحقيقا لهذا الهدف، يجري تنفيذ إجراءات

الأمان الاجتماعي للملايين من الفقراء في أرجاء العالم الذين يتعرضون لجميع أنواع الأزمات.

وغني عن القول إن البلدان النامية تقوم أيضا بدور في مكافحة الفقر وتعزيز العمالة النامية والمنتجة، وتبني الديمقراطية والاندماج الاجتماعي وتهيئة بيئة تفضي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين عليها أن تعتمد وتطبق سياسات ترمي إلى المحافظة على السلام والأمن داخل دولها وفيما بينها، وتعزيز حكم القانون، وضمان وجود مؤسسات فعالة تابعة للدولة وضمان الشفافية والخضوع للمساءلة في إدارة الشؤون العامة، وتشجيع مشاركة جميع المواطنين في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية والمساواة بين الجنسين. فضلا عن ذلك، تحتاج البلدان النامية إلى تنفيذ تدابير من أجل الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية ومن أجل حماية البيئة لكي يتسنى لها أن تواصل توفير سبل المعيشة والدعم لجميع أجيال المستقبل.

أخيرا وليس آخرا، يعد بناء القدرات طريقة هامة لإيجاد بيئة وطنية سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية تفضي إلى تحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي. ولذلك ينبغي إيلاء الأولوية للنهوض بقدرات أقل البلدان نموا، من قبيل كمبوديا، كي يتسنى لها أن تحقق الأهداف العليا للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك اعتماد استراتيجيات طويلة الأجل من أجل النمو المستدام واتخاذ إجراءات لتنفيذ سياساتها واستراتيجيتها ورصدها وتقييمها.

لقد تطرقتُ بإيجاز وإشارات عابرة إلى الاحتياجات العالمية التي يتعين إجراء مناقشات بشأنها وتحليلها كي يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء بصورة مشتركة حول التدابير المقبولة للجميع التي يستطيع الجميع أن ينفذوها. وأعرب عن اقتناعي بأن رؤية مستقبل البشرية والالتزام بها، التي وافقنا

وفي إطار هذه الاستراتيجية، ستقوم حكومة ألبانيا بدراسة إمكانية تنفيذ برامج للأشغال العامة في أكثر المجتمعات المحرومة، وأيضا تنفيذ مشروعات محددة وتدابير فعالة لصالح أكثر القطاعات المحرومة من السكان، مثل المسنين، والأيتام، ومختلف فئات الأشخاص المعاقين.

وبمبادرة ميثاق الاستقرار، أرجو أن يؤدي التزام بلدان إقليمنا كافة إلى فتح طرق جديدة للتنمية لصالح البلدان المشاركة. وفي هذا السياق، تؤكد دولة ألبانيا وحكومتها، التزامها التام بالنهوض بمشاركتها في الاستقرار والتنمية على الأجل الطويل في المنطقة من خلال تأييد عملية إقرار السلام، والتسامح، والتعايش، وإنشاء المؤسسات الديمقراطية في منطقة كوسوفو.

وأود أن أؤكد أن العمل الذي تم اليوم في صياغة مشاريع الجوانب الثلاثة لميثاق الاستقرار، سيكون له أثر إيجابي للغاية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسائر المنطقة، التي يعادل تعداد سكانها نحو ١٥ في المائة من سكان الاتحاد الأوروبي، بينما لا يتجاوز الناتج الوطني الإجمالي فيها ٠,٧ في المائة من مثيله في الاتحاد الأوروبي. وفي رأيي، أن النقطة الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها هنا أنه يتوجب علينا أن نبدأ العمل في الحال من أجل استكمال هذه المشاريع. فالوقت قد حان للانتقال من مرحلة الاجتماعات والمؤتمرات المتكررة إلى تحقيق إنجازات محددة، وتلافي البيروقراطية بكافة أنواعها، ولا سيما البيروقراطية المالية.

وأود في هذا السياق أن أشدد على أننا نعتبر حرية تنقل الأشخاص، والأفكار، ورؤوس الأموال، والبضائع، الأساس الذي تركز عليه التنمية الاجتماعية والاقتصادية القوية، ومن ثم الديمقراطية، في منطقتنا. وإن قيام تكتل اقتصادي مشترك في البلقان، أو شينغن مصغرة، سوف يكون حافزا قويا على التنمية المنشودة في المنطقة من خلال

محددة لتعزيز عملية الخصخصة في القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الألباني، بما فيها النظام المصرفي، بغية حفز الاستثمار المحلي ودعمه، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

وفيما يتعلق بالتزامات الدولة والحكومة في ألبانيا بالعمل على تنمية المجتمع الألباني وتحقيق أهداف قمة كوبنهاغن، أود أن أعرب عن تقديري العميق للتعاون المثمر القائم بين ألبانيا والبنك الدولي. وقد تحقق هذا التعاون من خلال تنفيذ مجموعة من المشروعات ذات الأهمية بالنسبة للمجتمع الألباني، وأيضا بفضل وضع ودراسة مشروعات للتنمية الاجتماعية تستهدف مكافحة ظاهرة "استنزاف العقول" - تلك الظاهرة السلبية المتفشية في ألبانيا، وفي منطقتنا، وفي دول أخرى فقيرة، الأمر الذي يحد من القدرات المدنية، والفكرية، والديمقراطية للبلدان المتأثرة بهذه الظاهرة التي تقترن بأضرار اجتماعية وخسائر اقتصادية فادحة.

وأود كذلك أن أرحب بالمبادرة التي اتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤخرا لتقديم المساعدة لتخفيف حدة الفقر في أنحاء العالم. وتمثل هذه المبادرة، في اعتقادي، تقدما هاما في الانتقال من اقتصاد السوق الاجتماعي إلى اقتصاد السوق الأخلاقي؛ أو بعبارة أخرى، اقتصاد السوق الاجتماعي على المستوى العالمي.

وبالرغم من الإنجازات التي ذكرتها آنفا، تواجه ألبانيا العديد من المشكلات الاجتماعية التي تعد نتيجة مباشرة للفترة الانتقالية الصعبة والأزمات المتكررة التي عصفت بالبلد وبالمناطق، مثل تلك التي واجهت كوسوفو. وتعكف الدولة والحكومة في ألبانيا على دراسة السبل والوسائل الملائمة لتنفيذ عمل متكامل من أجل تخفيف حدة الفقر، مع أخذ الرأسمال الاجتماعي للمجتمع في الاعتبار. وهو ما يعني إرساء معايير معيشية طبيعية حيثما يعيش الناس.

لا يرفعون صوتهم من أجل الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بلدانهم، ولا يقوم المواطنون في بلداننا النامية بتكوين جماعات من أجل تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها. ولذلك، فمن أجل إصلاح الدولة وتحديثها، نحاول تشكيل هذه الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية بإشراك جميع قطاعات المجتمع، والمعاهد الحكومية والحكومات المحلية، بدعم من وكالات التعاون المتعددة الأطراف والثنائية.

ونحن نؤمن بالمشاركة وباللامركزية كاستراتيجية لتحقيق مزيد من الوعي بماهية هذه الالتزامات وكيف نستطيع تنفيذها. ونؤمن بأن الزمن الذي كانت الشعوب تستطيع فيه الاستفادة من حسن نوايا ومقاصد الذين يتولون الحكم، قد انقضى أساساً، لأنه كان يعزز موقفاً أوروباً ومواقف الرعاية. ولا يمكن أن يظل الناس محلاً لحسن نوايانا، بل ينبغي أن يكونوا خاضعين لدينامية التنمية، وأن يشعروا بأنهم جزءاً من هذه الدينامية. فهذه ليست مسألة تتعلق بالعمل من أجل الناس بل بالعمل معهم، ولا تتعلق بالعمل من أجل الشعوب، بل بالعمل معها. وهذا سيضمن قدرتنا على الوصول إلى الأهداف المقررة في مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية.

وفي الجمهورية الدومينيكية، عملنا من أجل دعم مؤسساتنا وتعزيز احترام قواعد اللعبة، الديمقراطية والعدالة، من أجل ضمان الحقوق، لا سيما حقوق النساء والأطفال والمعوقين. لكننا حاولنا العمل، لا من أجل تعزيز الحقوق فحسب، بل أيضاً من أجل الوفاء بواجباتنا، بحيث يكون هناك توازن بين الحقوق والواجبات.

لقد عملنا من أجل تعزيز العمالة، مما مكنا من تخفيض معدل البطالة في الجمهورية الدومينيكية والحفاظ على معدل نمو نسبته ٨ في المائة في الناتج القومي الإجمالي خلال السنوات الأربع الأخيرة. واستطعنا تخفيض نسبة

توفير الدافع الضروري للتصور والمفهوم الشاملين لميثاق الاستقرار. وفي سياق هذه التطورات الإيجابية، تعرب ألبانيا عن التقدير للدور الذي تضطلع به حالياً كل من الأمم المتحدة، والجماعة الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى. ويجدون الأمل في أن يظل الاهتمام بتنمية المنطقة وإضفاء الصبغة الديمقراطية عليها، يحظى بنفس درجة الالتزام والقوة في المستقبل.

وأخيراً، أود مرة أخرى أن أعرب لكم، سيدي الرئيس والوفود المشاركة عن تمنياتي بدورة ناجحة لمزيد من الرفاه والتنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر فخامة رئيس جمهورية ألبانيا على البيان الذي أدلى به. تستمع الجمعية الآن إلى بيان سيدلي به السيد خيمي دافيد فرنانديز ميرابال، نائب رئيس الجمهورية الدومينيكية.

السيد ميرابال (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالاسبانية): باسم فخامة الرئيس ليونيل فرنانديز وحكومتنا، نشي على انعقاد هذا المؤتمر الهام.

وعقدت عدة مؤتمرات قمة في عقد التسعينات - ويمكن أن نسميه "عقد القمم". ولكننا نعتقد أن قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية قد لخصت، في الحقيقة، تطلعات شعوبنا والتزام جيلنا السياسي.

ولدينا وعي باستمرارية الدولة، وفي عام ١٩٩٦، قمنا بإعداد خطة وطنية للتنمية الاجتماعية، إيماناً منا بأن أشد أوجه القصور في التزامات مؤتمرات القمة يتمثل في أن المواطن العادي، في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، والمنظمات الاجتماعية الشعبية لا يعلم، في الحقيقة، ما هي الالتزامات التي تعهدت بها حكوماتنا، بحيث لا يقوم أي قطاع اجتماعي ببذل جهد، في الواقع، من أجل تعهد الوفاء بهذه الاتفاقات. فالمواطنون في البلدان المتقدمة النمو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائب رئيس الجمهورية الدومينيكية على بيانه.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة سعادة الملازم الأول طيار (متقاعد) جيري جون رولينغز، رئيس جمهورية غانا.

الرئيس رولينغز (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري الشديد لهذه الفرصة المتاحة لي لإلقاء كلمة أمام الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة. وأضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في تهنئتك، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية. ونشعر بثقة كبيرة في أن أعمال الدورة ستكلل بالنجاح بفضل قيادتكم القديرة.

وأود أيضا أن أعرب عن شكر وتقدير حكومة غانا وشعبها وأعضاء وفدنا إلى السيد أدولف أوجي، رئيس الاتحاد السويسري، وإلى حكومة وشعب هذا البلد على استضافة هذا الاجتماع الهام، وعلى وضع هذه المرافق الفخمة تحت تصرفنا. غير أنني، وأنا قادم من أفريقيا، لست أدري على من ألقى اللوم لعدم وجود مياه على الطاولات. وقد يؤدي تقدم الصيف إلى زيادة الحالة سوءا بالنسبة لنا، نحن الذين نمتص الحرارة بدرجة أكبر من الذين يعكسونها، بسبب لون جلدنا. وسوف أحتاج إلى بعض المياه.

وفي أعقاب مؤتمر القمة العالمي لسنة ١٩٩٥، وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذت على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، لا تزال الحالة الاجتماعية في العالم بعيدة عن الوفاء بأهداف القمة. وقد جئنا إلى جنيف للمشاركة في دورة كوبنهاغن + ٥ الاستثنائية لأننا جميعا نؤمن بالبرامج التي اتفقنا عليها والأهداف التي حددناها بأنفسنا قبل خمس سنوات. ونحن واثقون للغاية في أن جميع زملائنا، وكذلك

وفيات الأمهات والأطفال بمعدل النصف، وتخفيض معدل الانقطاع عن المدرسة والامية بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة.

ولكن هذا لا يكفي لتحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا. فهناك شيء نود ملاحظته: وهو أن تطور التكنولوجيا يوجد ما نسميه "بالفجوة الرقمية"، أي أن هناك سكان تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى الشبكة العالمية (الإنترنت) وإلى تكنولوجيا الاتصالات الجديدة، وهناك سكان آخرون، عددهم أكبر، لا تتوفر لهم هذه الإمكانية. وهذه الفجوة ستستمر في تعميق الفوارق بين من تتاح لهم فرص ومن لا تتاح لهم. ولهذا السبب، تمكنت الجمهورية الدومينيكية، هذا العام، من إقامة مختبرات الحواسيب في جميع المدارس المتوسطة والثانوية من أجل تحقيق توازن في المعلومات. وبذلك، فبينما نعالج الديون الاجتماعية التي سادت في الماضي وحصول الأفراد على الخدمات الأساسية، نقوم أيضا باقتحام عصر الحاسوب، بحيث نحقق توازنا بين الاحتياجات الحالية وتطلعات المستقبل في عصر المعلومات الجديد.

ونؤمن بأن من الضروري أن نضع جدول أعمال مشترك للحكومات والمجتمع المدني، حتى يكون هناك التزام مشترك بين الأطراف. ونرى أنه يلزم مزيد من التعاون، لا في شكل هبات، بل كتمويل للتنمية. ولا بد من توفر رغبة أكبر في التعاون والحد من مستويات البيروقراطية في وكالات التعاون الدولي.

ونكرر تأكيد التزام حكومتنا وجيلنا السياسي بمكافحة الفقر بشدة أكبر وذلك بإشراك جميع الجهات الفاعلة. ونفهم التنمية على أنها حالة رفاه في كرامة: عبارة أخرى على أنها نوعية حياة وكذلك مبادئ غير قابلة للتصرف مثل الحرية والديمقراطية.

تعمل الشفافية في طرفي العالم، النامي والمتقدم النمو على السواء.

ومنذ انعقاد مؤتمر قمة كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ وجهت إلى عدد من حكومات البلدان النامية هم الفساد وقادت الأدلة بصورة دائمة إلى المؤسسات المالية والمصرفية لبعض أخوتنا وأحواتنا الغربيين. وعندما دعوت في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ إلى التخفيف من صرامة أحكام سرية العمل المصرفي حتى يمكننا أن نحتوي إن لم نوقف مرتكبي الجرائم، كما كانت الحالة بالنسبة لأموال المخدرات وغسيل الأموال. وكان البعض يرون أن تلك فكرة لم يحن وقتها بعد.

وقد حان الوقت الآن وبدأنا نسمع الإشارات. واسمحوا لي أن أتوجه بهذا السؤال إلى من يمثلون الجماعة الأوروبية هنا. ماذا سنفعل؟ إذا أردنا قيام نظام حكم شفاف حقاً في بلداننا، ينبغي إذن على حكومات العالم المتقدم النمو ومؤسساتها المالية والمصرفية أن تتعاون معنا. ويجب عليها أن تسن التشريعات اللازمة التي تجعل من المستحيل الاحتفاظ في بلدانها وخزائنها بعوائد الفساد في البلدان النامية. وحيثما حدث ذلك، يجب عليهم أن يمكننا من الكشف عن بعض هذه العوائد واستردادها.

وفي بلداننا لا تتعرض نظم الحكم للخطر من جانب العسكريين ومخاوف الانقلابات فحسب، بل أهم شيء أنها أيضاً ربما تتعرض لخطر أكبر من جانب المدنيين الذين يفسدون العملية الانتخابية من خلال تشويه المعلومات والتضليل واستخدام الأموال المتأتية عن الفساد، سواء جرى الحصول عليها من الموارد الداخلية أو الخارجية.

ومن العقبات الواضحة الأخرى أمام الشفافية في الحكم والتي يجب أن تشغل بالنا أيضاً المحاولات الرامية إلى التدخل في العمليات الانتخابية في بلداننا، حتى عندما يكون

شركائنا في التنمية، هم كذلك هنا وأنا جميعاً سنبرهن على دعمنا لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

وعلى الرغم من أن الآثار المترتبة على سياسات التكيف الهيكلي مؤلمة للغاية في المدى القريب، فإن العديد من بلداننا قد نفذها آملاً أن تتغير العلاقات الاقتصادية الدولية حتى يمكن الشعور بفوائدها الحقيقية البعيدة الأمد. ولكن للأسف لم تتحقق توقعاتنا تماماً. وهدفنا التعليمي هو تحقيق الهدف الذي حددته القمة الاجتماعية بنسبة ١٠٠ في المائة للقيود في المدارس ومواصلة توفير التعليم الجيد.

ويشهد على التزام غانا بتوفير حصول الجميع على العناية الصحية الأولية أن أكثر من ٦٠ في المائة من ميزانية القطاع الصحي مخصصة للعناية الصحية الأولية وتوفير مرافق الخدمات الصحية، وخاصة في المناطق الريفية. وتوفر استراتيجيتنا الصحية العناية الصحية المجانية للنساء الحوامل، وللأطفال دون سن الخامسة وغيرهم من الصغار. ولا يزال فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز يمثل مشكلة ليس لبلدنا فحسب، ولكن لقارتنا وغيرها في المجتمع النامي. ولذلك نحث العالم المتقدم النمو على إتاحة المزيد من فرص الحصول للبلدان النامية على الأدوية المتقدمة لمكافحة المرض والقضاء على حالات انتقاله من الأمهات إلى الأطفال.

وكجزء من استراتيجية غانا لاستحداث فرص العمالة، تمت مراجعة قانون الاستثمار في البلد وأنشئت مناطق حرة لاجتذاب المستثمرين. وأنشئ صندوق مشترك لمجالس المحافظات، ليستخدم جزئياً كمصدر للقروض لاستحداث فرص العمالة بدعم الأعمال التجارية الصغيرة.

وكما قال بعض من سبقني من زملائي، فإن الشفافية في نظام الحكم مطلب أساسي لتهيئة بيئة تمكينية لقيام تنمية اقتصادية واجتماعية ذات معنى. ولكن يجب أن

يضيفون إلى اللاحثين مشاكل الضمان الاجتماعي والمشاكل العرقية لبلادكم ذاتها. وبالنسبة لمن يحاولون منا معالجة هذه الاحتياجات الأساسية، يتعين تحويل موارد ضعيفة لمنع الصراعات أو تجنبها، إما في بلداننا ذاتها وإما في مناطقكم الفرعية. ولا تنفصل هذه الصراعات عن نفس الكفاح من أجل السيطرة على مواردنا، والتي يشكل الماس آخرها في القائمة الطويلة من الموارد التي تشغل صراعات أفريقيا. بيد أننا لا نستطيع، بدون حسم هذه الصراعات، أن نتكلم عن التنمية الاجتماعية لشعبنا، وهو السبب الذي اجتمعنا من أجله هنا في جنيف.

ويجب أن ننتهج سياسات وبرامج تزيد تعبئة الموارد في تلك البلدان، بما في ذلك موارد التخلص من الديون، والعلاقات التجارية الدولية المتكافئة، وعكس هبوط المساعدات الإنمائية الرسمية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة. والصدمات الاقتصادية، التي تغلب عليها بسهولة دولكم، الدول الأغني، بوصفها مجرد مضايقات مؤقتة، إلى زعزعات اقتصادية. وفي غانا، على سبيل المثال، فإن الجمع بين الأسعار العالمية المنخفضة للذهب والكاكاو والسلع الأخرى - التي تعد دماء الحياة لبلدي واقتصادها، والزيادة الحادة في أسعار السوق العالمية للنفط الخام تؤدي إلى الفوضى ليس فقط في اقتصادنا الوطني، وإنما أيضا في اقتصادات البلدان النامية الأخرى. ويمكن بسهولة أن تترجم هذه الأزمات إلى اختلافات سياسية ممكنة غير مقبولة جدا، وهذا ما سوف ترونه على شاشاتكم من حيث بربرية قارتي.

وفي هذا الوقت، وبشأن هذه القضية بالذات، تتوجه مناشدتي إلى البلدان المنتجة للنفط، التي آمل أن يكون عدد طيب منها مجتمعنا هنا، بأن تفعل شيئا بخصوص أسعار النفط العالمية لتمكين بلدان العالم الفقيرة من البقاء على قيد الحياة وامتلاك بعض الموارد للنهوض بالتنمية الاجتماعية. ونحن

من الواضح أن تلك المحاولات مخالفة لقوانيننا. واليوم يعرف عدد كبير منا أنه يبدو كما لو أن هناك قاعدة غير مكتوبة في العالم الغربي مضمونها أنه لكي يوجد تصور للديمقراطية - سواء كانت حقيقية أو زائفة - في البلدان النامية، ينبغي بالضرورة للحكومة القائمة أن تفسح المجال لغيرها أو تتغير أو يجري تغييرها. ومن المحزن أنه لا تبدو أهمية لمسألة إن كانت تلك الحكومة جيدة الأداء من خلال قيادة جيدة أم لا. ولذلك ينبغي تقديم الدعم المادي والمالي والمعنوي للمعارضة من بعض الأعضاء هنا لتحقيق هذا الهدف. وهذا في أغلب الأحيان لا يستثني تفويض مصداقية الحكومة القائمة.

إنني لا أقول إن الحكومات القائمة فوق مستوى النقد؛ ولكن، بالنظر إلى سياق التشويش الإعلامي والتضليل الذي تحدته بعض أحزاب المعارضة - وليست كلها - في بعض البلدان النامية، والفاعلية التي يجري بها نقل ذلك عن طريق تكنولوجيا الإعلام الحديثة، وخاصة شبكة المعلومات، يكاد المرء يميل إلى مسامحة الأجناب الأبرياء الذين تنطلي عليهم هذه الدعاية. ولكن بعضنا يعلم أن الكثيرين ليسوا أبرياء بهذا الشكل وأهم يقومون بهذا العمل سعيا إلى تحقيق مآربهم الخاصة. وهذا غير مقبول، وينبغي لنا بكل نوايانا الحميدة، أن نبذل كل جهد لإيقافه.

ماذا كان يمكننا أن نفعل بهذه الموارد؟ بصراحة تامة، أرى أن هذه الموارد يجب أن توجه إلى الوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعبنا وبالتالي تعزيز الديمقراطية الحقيقية.

وعندما نطلب المساعدات الإنمائية، فإن ذلك ليس فقط لأننا نريد تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبنا. ولكن الحقيقة الصارخة هي أننا إذا لم نحصل عليها، ونكون بذلك غير قادرين على توفير هذه المتطلبات المجردة، فإن شعبي، شعبنا، سوف يهاجر إلى بلادكم، بلاد العالم المتقدم، حيث

تدرك ناميبيا أن تحقيق الأهداف المتفق عليها سوف يتطلب إجراءات أقوى وأشمل، وإرادة سياسية، وموارد مالية كافية. وبسبب الروابط المشتركة بين ١٠ التزامات تتعلق بالتنمية الاجتماعية، والتكامل الاجتماعي بوصفها القضايا المركزية التي تتطلب إجراءات علاجية فورية. وخلال السنوات العشر الأولى من استقلالنا، شرعنا في مهمة مواجهة هذه القضايا المركزية عن طريق وضع خطط العمل الوطنية اللازمة.

لقد أقمنا بنية أساسية مادية جيدة الأداء وحافظنا عليها، من مشروعات مؤسسية قوية للتنمية السوقية، وسياسات اقتصادية سليمة وجهاز جيد التنظيم للإدارة العامة. ومنذ عام ١٩٩٨ بلغ دخل الفرد في ناميبيا ١٧٤٨ دولار ووصل متوسط معدل النمو الحقيقي أكثر من ٣ في المائة سنويا، بينما احتفظ بالعجز في الميزانية لأقل بكثير من ٥ في المائة. وكان التضخم منخفضا نسبيا، بالأرقام المنفردة. بيد أننا نعتقد أن القضاء الفعال على الفقر سوف يتطلب نموا في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد إذا أردنا أن نحفض من الفقر.

ويتركز الفقر في ناميبيا بين الفئات المحرومة تاريخيا، ويوجد بصورة غير متناسبة بين سكان الريف. وبالمشاركة مع الفاعلين متعددي الأطراف أنشأنا استراتيجية متكاملة للتخفيف المستدام للفقر في ناميبيا. وتركز الاستراتيجية على ثلاثة مجالات أساسية للتقدم في تخفيف الفقر، وتسلب الضوء على ضرورة الدعم، في سياق التزام ناميبيا باللامركزية الإقليمية، للأداء المنصف والكفاء للخدمات العامة للقضاء على الفقر في البلد عامة؛ والتعجيل بالتوسع الزراعي المنصف، بما في ذلك النظر في الأمن الغذائي وغيره من خيارات تنمية المحاصيل، وتحديد بدائل للتمكين الاقتصادي غير الزراعي، بما في ذلك وضع تركيز على القطاع غير الرسمي وبدائل العمالة الذاتية.

نقوم بأفضل ما نستطيعه في ظروف صعبة جدا، ولكننا في حاجة إلى الدعم لكي ننجح.

فلا يجب أن نجعل من تجمعنا في جنيف مجرد كلام أحوف ولا يجب أن تترك جنيف ونحن نشعر بالافتقار بقمة ناجحة. دعونا نترك جنيف باستراتيجيات عملية وناجحة تعطي حوافز إضافية لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. دعونا نعطي الأمل لفقراء العالم. دعونا جميعا نقوم بواجبنا تجاه شعوب العالم المحروم التي تتزف وتعمل بمشقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس جمهورية

غانا على بيانه.

وسوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان من معالي السيد هيغ ج. جينغوب رئيس وزراء جمهورية ناميبيا.

السيد جينغوب (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود

أن أبدأ بتحياتكم يا سيدي الرئيس، وبإبلاغكم أن الشعب النامبيي طلب مني أن أبلغكم برسالة مفادها أنه فخور جدا لرؤيتكم تتأسون أعمال الجمعية العامة. وبصفة خاصة أبلغني أهل أوساكوس أنهم فخورون حقا لرؤيتكم تتأسون الجمعية العامة.

والنامبييون فخورون بنفس القدر لرؤية أفريقي آخر

يتولى إدارة شؤون الهيئة العالمية.

ونحن سعداء بنفس القدر برئيس اللجنة التحضيرية

السيد كريستيان ماكيرا لجهوده المشكورة في التحضير لهذه الدورة الاستثنائية الهامة جدا.

وأود أيضا أن أنتهز الفرصة لأقدم الاحترام إلى السيد

خوان سومافيا الذي يعد العقل الكامن وراء مبادرة عقد قمة للتنمية الاجتماعية.

ونظرا لطبيعة كثير من الأهداف والمرامي المعرب

عنها في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن ونطاقها العريض،

القدامى - يوفر مخصصات من أجل إنشاء صندوق استثماري للمحاربين القدامى.

وإضافة إلى هذه البرامج، وضعنا أيضا برنامجا إجباريا لحماية الأمومة وأنشأنا صندوقا لتعويض العاملين، يمول بمساهمات من أرباب العمل والموظفين، على حد سواء.

وفي سعينا من أجل تعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي، تسلم ناميبيا بأن العولمة قد أدت إلى حث النمو والرخاء ووسعت نطاق الإمكانيات للملايين من الناس في أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، أدت العولمة إلى تقليل احتمالات الدول الأفقر إلى أدنى حد ممكن. وعززت أوجه عدم المساواة في دول العالم وفيما بينها. ونعتقد بأن السياسات الاقتصادية الصحيحة والشفافية والمساءلة تعد أجزاء مكونة هامة من أجل تحقيق تنمية اجتماعية فعالة. ولذلك، فإن الشراكات مع الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والثنائية مطلوبة لإحراز النجاح في تعزيز التنمية المستدامة.

ويرمي هدفنا إلى إيجاد مجتمع يتمتع فيه كل فرد بالحقوق والواجبات، ويؤدي دوره فيه. ولذلك يعد إدماج مراعاة الفوارق بين الجنسين في الاتجاه العام مسألة ذات أولوية.

ونطالب المجتمع الدولي بدعم جهودنا الرامية إلى إيجاد خدمات البنية الأساسية الهامة. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام جاد بأوجه المحاباة وعدم التساوق بصورة منتظمة في أعمال نظام التجارة الدولية، الذي يحد من احتمالات نمو الدول الأكثر فقرا. وليس واقعا بعد الآن توقع أن تقوم البلدان النامية بصورة لها معنى بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها وتواصل في الوقت نفسه خدمة الدين. ولذلك، يتعين إلغاء ديون البلدان النامية - يتعين إلغاؤها الآن، في هذا المؤتمر.

وبينما نستمر في بذل جهود مضيئة لتنفيذ استراتيجياتنا وبرامج عملنا، أود أن أؤكد أن تصنيف ناميبيا باعتبارها بلدا متوسط الدخل من جانب بعض المؤسسات المالية سوف يعطل فرص حصولنا على الموارد المالية اللازمة للتنفيذ الفعال لاستراتيجية تخفيض الفقر.

يهدد انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في ناميبيا المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي حققناها حتى الآن. ومن ثم، يمثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تحديا إنمائيا خطيرا بالنسبة لنا. ولذلك نؤكد من جديد مطالبتنا بالحصول على عقاقير تقدر على شراؤها لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وأمراض أخرى ذات صلة. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يتعاون المجتمع الدولي كي يكمل جهود البلدان الأفريقية في مكافحتها ضد الملاريا.

وفي مجال إيجاد العمالة، وضعنا برامج مكثفة للعمالة، بينت أنها واعدة بدرحة كبيرة بوصفها حولا علاجية لتوسيع نطاق العمالة، وتحقيق الاستقرار في الدخول في فترات الجفاف وبناء البنية الأساسية.

وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، تمكنا من وضع برامج قائمة على المنح وبرامج قائمة على المساهمة، على حد سواء. والمعاشات التقاعدية الاجتماعية للمسنين هي إلى حد كبير أهم شبكة أمان للتحويل الرسمي قائمة على أساس المنح، وتبلغ حصتها نسبة ٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وإضافة إلى المعاشات التقاعدية الاجتماعية، تشكل منح الإعاقة وبدلات انتقائية للأطفال والأسر أجزاء هامة من شبكة الأمان. وبغية توسيع نطاق التغطية، قمنا مؤخرا بسن تشريع جديد - قانون تقديم العون المالي للمحاربين

الوراء لها أهميتها ليس فحسب لتحديد فشل ونجاح جهودنا التي بذلناها في الماضي، بل أيضا من أجل إيجاد أساس أقوى لبرامج المستقبل.

الظاهرة التي تسببت في إيجاد معظم التموجات في الفترة بين مؤتمر قمة كوبنهاغن وهذه الدورة الاستثنائية في جنيف هي العولمة. هذا الحصان الذي ينطلق بسرعة خاطفة لديه قدرة حمل الركاب الأقوياء والمهرة إلى مسافات بعيدة، أولئك الذين يمتطونه وهو يندفع بعنف وسرعة خاطفة وقوة هائلة. بيد أن بمقدور الحصان ذاته أيضا أن يطرح أرضا الركاب الضعفاء وغير المهرة، الأمر الذي تترتب عليه نتائج خطيرة. ومن سوء الحظ، أن الغالبية العظمى منا هم أولئك الركاب الضعفاء وغير المهرة، ونحن بحاجة إلى المساعدة للبقاء على ظهر الحصان والسفر لمسافات طويلة قدر المستطاع.

وتم التذليل، بطريقة مثيرة للغاية، على ضرورة تمكين البلدان النامية الضعيفة للتخفيف من العواقب القاسية نتيجة إخفاقها في البقاء على ظهر حصان العولمة حيثما خسرت بلدان جنوب شرقي آسيا المكاسب التي كانت قد حققتها لتخفيف حدة الفقر. لقد تم القضاء على تلك المكاسب بضرية قاضية في أثناء الأزمة المالية في عام ١٩٩٧.

ولقد أكدت تلك الأزمة عجز هذه البلدان عن تعويض الأضرار المترتبة على التنقلات السريعة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل.

وإسمحو لي أن أعرض على الجمعية العامة بإيجاز الجهود التي نبذلها بوصفنا دولة وذلك سعيا للوفاء بالتزاماتنا في كوبنهاغن. لقد تمثلت استراتيجية جهود التنمية في ليسوتو منذ كوبنهاغن على التأكيد على التنمية البشرية المستدامة. وفي هذا الصدد، وضعنا خطة للحد من الفقر تقوم على أساس تمكين المواطنين من أن يعيشوا حياة طويلة

وتؤثر المشاكل الراهنة على دول المجتمع العالمي قاطبة. ولذلك يتعين علينا أن نطور استجابات للمشاكل العالمية. دعونا نعمل، معا، لضمان أن يكون القرن الحادي والعشرين عهدا جديدا من التقدم والتضامن والأمل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس وزراء جمهورية ناميبيا على بيانه.

ستستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يدلي به دولة الرايت أونرايل بكاليثا بثول موسيسيلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو.

السيد موسيسيلي (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية):

إسمحو لي أن أعرب عن سرور وفدي لرؤيتكم يا سعادة الرئيس رئيسا لهذه الدورة الاستثنائية الهامة جدا للجمعية العامة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة" ونعرب عن دعم وفدنا لكم، وتعاوننا معكم على النحو الأوفى. وإسمحو لي أيضا أن أعبر عن أسى آيات الامتتان لحكومة وشعب سويسرا لاستضافتهم الكريمة لهذه الدورة الاستثنائية.

اجتمع منذ خمس سنوات مضت، في كوبنهاغن، أكبر تجمع لرؤساء الدول أو الحكومات لتخطيط مسار جديد لاستجابة جماعية للإنسانية تتصدى للتحدي الذي تمثله النكبات الثلاثية المتمثلة في الفقر والبطالة والاستثناء الاجتماعي. وكانت الالتزامات التي تعهد بها رؤساء الدول أو الحكومات في تلك المناسبة هائلة، حيث حددوا معالم عهد جديد تم التسليم فيه بأهمية الدور الذي يقوم به الناس في عملية التنمية. إننا هنا، بعد خمس سنوات، لندرس ما قمنا به بصدد تنفيذ المهام التي حددناها لأنفسنا: ومدى نجاحنا في تخفيف حدة الفقر وتعزيز إمكانية الحصول على العمالة المكسبة والتعجيل بالتكامل الاجتماعي. والنظرة إلى

بوسع ما يقدر بنحو ٥٦ في المائة منهم الوصول إلى مياه الشرب المأمونة.

ولقد تحققت تحسينات كبيرة من أجل رفع متوسط العمر المتوقع، وخفض الوفيات بين الرضع. وفي حقيقة الأمر، انخفضت وفيات الرضع من ٨٥ في الألف في عام ١٩٨٦، إلى ٧٤ في الألف في عام ١٩٩٦، بينما ارتفع العمر المتوقع من ٥٥ عاما إلى ٥٩ عاما خلال نفس الفترة المشار إليها. وعلاوة على ذلك، يجري الآن تنفيذ برنامج للإصلاح الصحي الشامل. وتنطلق هذه الخطة من وعينا بأن المكاسب التي تحققت في قطاع الصحة في الماضي قد تآكلت بفعل تفشي وباء الإيدز وظهور السل من جديد، وتزايد السكان، وعدم كفاية الموارد.

وفي مجال التعليم، أعطت الحكومة الأولوية لتنمية الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي الأساسي. واعتبارا من العام الحالي، أصبح التعليم الابتدائي بالمجان بالنسبة للصف الأول، وسيصبح بالمجان في الصفوف التالية سنة بعد أخرى. كما تحققت تحسينات في نوعية التعليم من خلال رفع النسبة والتناسب بين المعلم والتلميذ والفصل. وبذلت جهود مدروسة من أجل زيادة اعتمادات التعليم في الميزانية بنسبة ٤ في المائة سنويا، إلى أن نصل إلى المستوى المنشود من الكفاءة. وفي هذا الصدد، زادت اعتمادات التعليم في الميزانية من ٨١,٢ مليون مالوتي في عام ١٩٩٠ إلى ٥١٨ مليون مالوتي هذا العام، أي ما يمثل زيادة بنسبة ٢٨ في المائة من ميزانية الدولة، وهي أضخم زيادة في كافة القطاعات.

ومهما شددنا لا يمكن أن نكون مغالين في التشديد على حجم الضغط على الموارد المالية الضئيلة في ليسوتو والناجمة عن هذا المشروع الكبير. وأن تمكين المرأة شرط لازم لتحقيق أهدافنا في الميدان الاجتماعي. ولذا، فإن التمييز ضد المرأة يشبط جهودنا في هذا المجال. وفي جهد يستهدف

وصحية، وأن يحصلوا على المعرفة وأن توفر لهم الموارد اللازمة لتلبية احتياجاتهم الإنسانية. وقد حددت الخطة مجالات الأولوية متمثلة في الحكم الصالح، الحد من الفقر، تحسين الخدمات الاجتماعية التي تقدم للفقراء، خلق فرص العمل، والفرص المدرة للدخل للفقراء، ومعالجة التدهور البيئي المرتبط بالفقر. ولذا، أنشئ صندوق ليسوتو الاجتماعي للتنمية المجتمعية. مواردنا الخاصة لغرض تمويل تلك الأنشطة.

أما فيما يتعلق بخلق فرص العمل، فنحن بصدد تقليص اعتمادنا على القطاع العام بوصفه أكبر جهات التوظيف، لصالح هيئة البيئة التي تمكن القطاع الخاص من أن يكون مكتملا للقطاع العام. كما أن الحكومة تعيد تنظيم أطرها المؤسسية لتعهدات الأشغال العامة بهدف جعلها أكثر كفاءة وقدرة على استيعاب تلك الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن أعدادا أكبر من القوى العاملة المحلية تتجه بصورة متزايدة إلى الحصول على فرص العمل لدى القطاع غير الرسمي، فإننا نعمل حاليا على تقوية الروابط بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، وتحسين البنية الأساسية الريفية، وتوفير الفرص لتعزيز مهارات قطاع المقاولات والأعمال وتوسيع الفرص السوقية وإمكانية الحصول على القروض، ولا سيما القروض الصغيرة.

أما بالنسبة لقطاع الصحة، فهناك شبكة متطورة للخدمات، أقيمت بفضل التعاون بين الحكومة والكنائس والمنظمات غير الحكومية، وبمساعدة ودعم من بعض الشركاء الإنمائيين. وقد تحسنت إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية، حتى في أقصى المناطق النائية، حيث تعطى الأولوية للرعاية الصحية الأساسية. والآن يستطيع ٨٠ في المائة من السكان الوصول إلى المنشآت الصحية، كما أن

٧٥ في المائة في عام ١٩٩٠. وإلى جانب ذلك، لا يزال التفاوت قائما بين أعداد المقيدين للدراسة من الذكور والإناث. وعموما، يزيد عدد البنات المقييدات في المرحلة الابتدائية عن مثيله من الأولاد، حيث ينتظر بموجب التقاليد أن يخرج الأولاد لرعي الماشية. وثمة مشكلة أخرى تتمثل في ارتفاع معدل تسرب التلاميذ وتكرار الالتحاق، ونأمل أن تؤدي مجانية التعليم الابتدائي إلى الحد من ذلك.

وتواصل حكومة ليسوتو مراقبة هذه التطورات عن كثب، وتضع نصب عينها هدف زيادة حصة وزارة التعليم من المواد، لا سيما للتعليم الابتدائي.

وعلى الرغم من أنني أشرت في وقت سابق إلى التقدم الكبير الذي تحقق في مجال الصحة، أود التأكيد على أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ستكون له عواقب وخيمة على جهودنا الإنمائية.

لقد ارتفع عدد الحالات التراكمية، بينما عدم توفر المعلومات الدقيقة يؤدي إلى مضاعفة الصعوبات التي نصادفها في هذا المجال. ومع ذلك، تشير البيانات المتاحة إلى أن الفئة العمرية ١٥ إلى ٤٩ هي الأشد معاناة. وترتفع أيضا الإصابة بهذا الوباء العالمي بين الحوامل. ومع التسليم بهذه المشكلة، يتمثل النهج الذي نتبعه في أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليس مسألة تخص قطاع الصحة وحده، بل إن جميع القطاعات عليها القيام بجهد متضافر في مكافحته. وفي هذا الصدد، نحن في سبيل وضع اللمسات الأخيرة على سياستنا الوطنية وخططنا الاستراتيجية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه، بحيث تشمل جميع القطاعات وبالتالي، تجعل استجابتنا استجابة وطنية بالفعل.

وفيما يتصل بإمكانية الوصول إلى مياه الشرب المأمونة، فإنه، رغم إحراز تقدم في هذا الصدد، تصل هذه الخدمات إلى نحو ٥٦ في المائة فقط من سكان الريف.

مكافحة التمييز ضد المرأة بكافة أشكاله، عدلت ليسوتو عددا من القوانين؛ منها، على سبيل المثال، قانون تملك الأراضي لعام ١٩٧٩، الذي تم تعديله لإعطاء الأرامل الحق الكامل في أن يرثن أزواجهن في الممتلكات العقارية. وبالمثل، تم تعديل قانون المعاشات لعام ١٩٦٦ حتى يميز للنساء الحصول على معاشات على أساس مماثل للمسموح لنظرائهن من الذكور. وإلى جانب ذلك، فإن قانون العمل الجديد في ليسوتو يحظر التمييز ضد المرأة حظرا قاطعا، ويجرم فصل النساء من العمل بسبب الحمل.

وفيما يتعلق بمسألة الحكم، فنحن ملتزمون بتطوير نوعية عالية من الخدمة المدنية، حتى يتسنى لها الاضطلاع بالأنشطة الرئيسية للحفاظ على القانون والنظام، وكفالة الحماية والاحترام لحقوق الإنسان وتوفير الخدمات الاجتماعية. ومن ثم، تقوم الحكومة بتنفيذ برنامج لإصلاح الخدمة المدنية، سيضمن تحسين الخدمة المدنية وتطويرها بالصورة الملائمة، إلى جانب رفع المعنويات.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق، كما ورد آنفا، فلم يتم لنا كسب المعركة بعد. فالفقر لا يزال متفشيا في ليسوتو، ويشكل أكبر عقبة في وجه التنمية البشرية. ولذلك، ستظل استراتيجيتنا مركزة على التنمية البشرية المستدامة خلال الأعوام المقبلة. وستبذل جهود مدروسة لمواصلة توجيه الموارد الوطنية إلى المناطق التي تتركز فيها أعداد كبيرة من الفقراء، إلى جانب مواصلة تنفيذ مشروعات خاصة من أجل توفير فرص العمل.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لزيادة إمكانية الوصول إلى التعليم لا يزال عدد المسجلين في المدارس من الطلاب مبعث قلق لحكومة ليسوتو. وتفيد أحدث البيانات أن ٦٩ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٢ سنة، كانوا مسجلين للدراسة في عام ١٩٩٧، مقابل

يستند إليه توطيد المكاسب الديمقراطية والثقافية الديمقراطية؛ وإعادة توجيه الطاقات إلى وضع الأساس للتنمية البشرية المستدامة؛ وتحقيق الأهداف الوطنية الرئيسية المتمثلة في تخفيف حدة الفقر، وإيجاد الوظائف، والإدماج الاجتماعي وحفظ الأراضي؛ وهيئة بيعة تؤدي إلى النمو الاقتصادي؛ واجتذاب وتوسيع الاستثمار الأجنبي؛ ودعم إيصال الخدمات بكفاءة على جميع المستويات بضمان الحكم الجيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛ وزيادة المشاركة المدنية في التنمية.

وختاماً، أود أن أذكر بأن العولمة تحركها قوى السوق وأن أداة نقل هذه القوى هي القطاع الخاص، لا سيما الشركات عبر الوطنية. ومع ذلك، فإن قطاعي التعليم والصحة، اللذين يشكلان الأساس الصلب لبرنامجنا للتنمية الاجتماعية، يصعب تمويلهما من القطاع الخاص. ولذلك، فإذا أردنا أن نكسب الحرب ضد الفقر، لا يمكن أن ينتظر من البلدان النامية أن تكافح بمواردها المالية المحدودة فقط. بل يتحتم قطعاً زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيض الديون، لا بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون فقط، كما هو متوخى في استراتيجيات تخفيض الديون الحالية، بل بالنسبة لأقل البلدان نمواً التي تعاني من ضغط الديون أيضاً.

ونحن بصدد استعراض مدى التزامنا بروح كوينهاغن، نجد أن هناك شيئاً واضحاً وهو أن الالتزام بالتعاون كأسرة إنسانية واحدة بعيداً عن التنفيذ. فاستمرار عدم كفاية الموارد المخصصة للتنمية في البلدان النامية لا يمكن أن يكون أساساً لشن الحرب ضد الفقر. وهذه حقيقة واحدة على الأقل يجب أن تتغير في عصر ما بعد جينيف.

وتشمل القيود نقص الموارد وكذلك عدم إمكانية الوصول إلى بعض المناطق النائية. وبالنسبة للمرافق الصحية، فإن الفقراء يجدونها باهظة التكاليف. وأخيراً، نبذل الجهود لتقديم المساعدة إلى الفقراء بتوفير التثقيف الصحي اللازم لتمكينهم من اتخاذ قرارات واعية بشأن صحتهم البيئية.

وحكومة ليسوتو ملتزمة تماماً بتطوير ثقافة ديمقراطية، وحكم سليم، واحترام حقوق الإنسان والشرعية الدستورية. ففي عام ١٩٩٣، وبعد ما يزيد على ٢٠ عاماً من الحكومات غير المنتخبة، أجرت ليسوتو انتخابات سجلت عودة إلى الديمقراطية. وأجريت انتخابات أخرى في عام ١٩٩٨، ولكن هذه الانتخابات كانت، للأسف، موضع طعن من قبل ثلاثة من الأحزاب الخاسرة، وأدت مظاهرتهم إلى أعمال عنف حدثت أثناءها عمليات نهب وحرق للمؤسسات التجارية. وقد أدت هذه الأعمال، مع التمرد الذي حدث بين صغار ضباط الجيش، إلى وصول البلد إلى حافة الانهيار. واستقدمت قوات تابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل إعادة النظام.

وقد كان لهذه الحالة تأثير سلبي على الاقتصاد بسبب إغلاق وتصفية عدة مؤسسات تجارية وما ترتب على ذلك من فقدان وظائف. وعانى اقتصاد ليسوتو من الانتكاس، مع انخفاض معدل النمو السنوي من ٨ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٥.٥ في المائة، في عام ١٩٩٨. ومرة أخرى، ومن خلال تدخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، اجتمعت الأحزاب السياسية لتكوين هيئة باسم السلطة السياسية المؤقتة، وهي مكلفة بمسؤولية الإعداد لانتخابات جديدة. ومن المقرر إجراء هذه الانتخابات في النصف الأول من العام القادم.

وإلى أن يتم ذلك، تسعى الحكومة إلى تنفيذ برنامج للتعمير يشمل هيئة مناخ من المصالحة السياسية، يمكن أن

نؤمن بأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمؤسسات الديمقراطية والاقتصاد السوقي في صالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك سعينا دوماً إلى تعزيز هذه الحقوق والمبادئ في المحافل الملائمة.

ومن الواضح أن هناك حاجة ليست إلى القيم فحسب، ولكن أيضاً إلى الموارد لتحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وليختنشتاين، بإسهامها في مختلف البرامج والمشاريع، تود أن تعرب عن دعمها المستمر لمكافحة الفقر على الصعيد الدولي. ونعتبر الجهود المبذولة لتحقيق التلاحم الاجتماعي والتسامح المتبادل والعدالة والمساواة مهام شاقة للغاية لا يمكن الوفاء بها إلا بالتعاون الوثيق بين كل البلدان.

ونحن في ليختنشتاين نمتاز بقدرتنا على أن نوفر لسكاننا شبكة شاملة من الأمن الاجتماعي والمساعدات المالية. وقد تحسنت حالة البطالة ببطء في الكثير من مناطق العالم خلال السنوات القليلة الماضية، ولكنها لا تزال من المشاكل الكبرى في البلدان النامية فضلاً عن البلدان الصناعية.

وفي سوق العمل بوجه خاص، ينبغي تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز القائم على أساس نوع الجنس. وهذا لا يعني إثبات الحق في الأجر العادل للعمل المتساوي أو المساواة في قيمة العمل، ولكن أيضاً توفير الضمانات القانونية ضد كل أشكال التمييز في مكان العمل. وقد أسست ليختنشتاين كل هذه الحقوق في قانون المساواة لآذار/مارس ١٩٩٩. وهناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات المحددة، وخاصة فيما يتعلق بتمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار العام وعملية التنفيذ، وفيما يتعلق بعملية المكافأة على العمل، وضمان حصولها على جميع أنواع ومستويات الوظائف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد مايكل ريتير، نائب رئيس الوزراء في إمارة ليختنشتاين.

السيد ريتير (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): أود، في البداية، أن أعرب عن شكري وتقديري لحكومة وشعب سويسرا، على حفاوتهم وعلى توفير هذه الترتيبات الممتازة لنا.

فبعد مرور خمس سنوات على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، حيث أعربنا عن إرادة منح أولوية متزايدة للتنمية الاجتماعية في أهدافنا السياسية الوطنية والدولية. وقررنا أن يكون الناس مركز جهودنا الإنمائية، نُجتمع مرة أخرى هذه الأيام، لتحديد التزامنا بالقضاء على الفقر، وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة، ورعاية الإدماج الاجتماعي لتحقيق مجتمع مستقر وآمن وعادل للجميع.

وبالرغم من أخذ زمام المبادرة بشأن الكثير من السياسات والبرامج الوطنية الجديدة في السنوات الأخيرة، لم تتحسن الحالة حول العالم بدرجة كبيرة كما كنا نتمنى. بل إن هناك تقهقرا واضحا في بعض المجالات الرئيسية. ولذلك، نؤمن بشدة بأنه ينبغي أن تستمر الجهود المشتركة والشاملة المبذولة لتنفيذ الالتزامات العشرة التي قبلناها منذ ٥ سنوات. وفي الوثيقة الختامية التي سنعتمدها في وقت لاحق من هذا الأسبوع، سنعيد تأكيد التزامات كوبنهاغن باستعراض نتائج تنفيذها، بل سنتفق أيضاً على مبادرات إضافية.

ويظل القضاء على الفقر على رأس القائمة في جدول الأعمال السياسية الوطنية والدولية، حيث أن الفجوة بين البلدان الفقيرة والغنية تواصل اتساعها رغم الخطط والبرامج الموجودة والتدابير المتخذة منذ مؤتمر القمة. ونحن

يعتمدوا على أنفسهم وتتناقص قدرتهم على ذلك. وينبغي ألا يتحول الأفراد إلى مواضع سلبية لتلقي الرعاية العامة.

ولذلك فقد توصلنا إلى استنتاج مفاده أنه كلما قدمت مساعدة من المعقول توقع شيء في مقابلها - شيء يستطيع الشخص المعني أن يوفره في إطار قدرته وإمكانياته. وبالطبع من حق الأشخاص المحتاجين الحصول على المساعدة المادية والنفسية، ولكن المبدأ المتمثل في الحصول على خدمة ما مقابل شيء ما عنصر أساسي في سياستنا الاجتماعية.

إن الارتباط الاجتماعي والتعاون هما عنصرا تماسك المجتمع. وينبغي للشبكات الاجتماعية، والأسر، وصلات الحوار والروابط التطوعية وثقافات الإدارة الجديدة أن تجد الدعم بكل الوسائل. وينبغي الاضطلاع، بروح كوينهاجن، بمجهود مماثلة لادخار رأس المال البشري. وليست هناك تنمية محتومة، ولكن هناك قرارات سياسية واقتصادية تؤدي إما إلى تدمير رأس المال الاجتماعي أو تراكمه.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.

ومن جهة أخرى، ينبغي تشجيع الرجال على تحمل نصيبهم من المسؤوليات الأسرية والاجتماعية. وهذا يقتضي بوجه خاص، ترتيبات عمل أكثر مرونة وتوفير مرافق جيدة لرعاية الأطفال. وتقوم ليختنشتاين كل سنة بإجراء استعراض لتنفيذ منهاج عمل بيجين، وتقرر بشأن عدد من التدابير لتحقيق المساواة الفعلية بين النساء والرجال في جميع مجالات الحياة.

والاندماج الاجتماعي موضوع أساسي آخر في عالم يجيم عليه شبح العنف والصراعات العرقية، والعنصرية وغير ذلك من أشكال التمييز. وينبغي أن نلاحظ أن الرخاء والرفاهية العامة وحدهما لا يمكن أن يمنعا المعاناة النفسية والتفكك الاجتماعي أو معدلات الانتحار العالية. بل على العكس، ينبغي إن نفترض أن الرخاء يقود إلى زيادة عدم الرضا وعدم اليقين. والأنانية وفقدان التضامن.

وقد أصبحنا ندرك أن مجرد تقديم المساعدات المالية إلى الأفراد، دون توقع أي شيء منهم، يجعل الناس يطلبون أكثر فأكثر. وفي ذات الوقت تتناقص رغبة الأشخاص في أن